



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين:

- حميدي ريان

- ريغي صبرينة

بعنوان:

المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الايجار التمويلي وفق النظام المحاسبي

المالي و النظام الجبائي في الجزائر

(دراسة حالة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ مساعد قسم "أ"	ناصر مسعودي
مشرفا	أستاذ مساعد قسم "ب"	سهام طالب حسين
مناقشا	أستاذ مساعد قسم "ب"	عادل سلطاني

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ جَاءَنَا يَتَّخِذُ عِلْمَهُ
وَأَمْرَهُ حَقًّا نَبِّئْهُمُ
أَجْرَهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ
۱۴۳۸

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"اقرأ باسمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَ رَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ

بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)"

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها انا اليوم أقف على عتبة تخرجي، اقطف ثمار تعبتي، وارفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى، ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقنتني على إتمام هذا العمل وتحقيق حلمي.

اهدي هذا العمل إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى :

"وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلَّةِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ."

"أمي "

الإنسانة العظيمة التي طالما تمننت ان تقرعيناها برؤيتي في يوم كهذا.

"أبي "

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن

دربي ليمهد لي طريق العلم .

"إخواني"

مصدر قوتي

"صديقاتي"

رفيقات الدرب الطويل و الطموح الكبير، رفيات المواقف، من جمعنتي بهم أجمل الصدف في الحياة، فكانوا خير الرفقة ونعم الصديقات.

إلى كل عائلتي الكريمة .

إلى روح أبي الثاني الطاهرة "ريغياسماعيل" الذي تمنيت وجوده معي في يوم كهذا

ولكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق، مُمتنة لكم جميعاً، ما كنتُ لأصل لولا فضلكم من بعد الله .

فاللهم اجعله نهاية خير لبداية طريق أعظم .

صبرينة

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

ما انتهى درب ولا ختم جهد إلا بفضلك يا رب، الحمد لله قولاً وفعلاً وشكراً ورضاً تم بحمد الله

تخرجي

اهدي هذا العمل:

❖ إلى روح جدي الطاهرة "بوضياف مناصر" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

❖ إلى جدتي أطال الله في عمرها

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضا الرحمان أمي الغالية حفظها الله ورعاها.

إلى أعز إنسان في الوجود "أبي الغالي" حفظه الله و أطال في عمره.

إلى أختاي "ميار، تسنيم".

إلى جميع خالاتي وعماتي وعمي حفظهم الله

إلى بنات خلاتي ورفيقات دربي: "أميرة، صبرينة، منال، ريمة، بشرى، دلال، ملاك وابنة عمي دنيا.

إلى من أحمل معهم مشاعر الصداقة: صبرينة، نجاة، سارة....

إلى كل من ساندني طيلة مشواري

شكر وعرفان

نحمد الله تعالى ونشكره على توفيقنا في انجاز هذا العمل، ونتقدم بالشكر الجزيل بأسمى عبارات

التقدير والامتنان إلى كل ما ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل، وأخص بالذكر:

❖ الدكتورة "طالب حسين سهام" التي تفضلت بقبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات القيمة طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

❖ أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل، وتحمل تعب قراءته وتقييمه.

❖ عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية "البدري" برج بوعريريج السيد "لقمان حميميش" و السيد "حمودي الساسي" على حسن معاملتهم، وتقديم يد المساعدة دائما .

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عقود الإيجار التمويلي باعتبارها من أهم وسائل التمويل الحديثة ومن أهم سبل تحقيق تنمية استثمارات المؤسسات المالية، لا يقتصر عقد الإيجار التمويلي على الانتفاع بالأصل المؤجر فقط وإنما ينتهي بملكيته عبر الموافقة على خيار الشراء في نهاية مدة العقد.

تتم المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي وفق الطبيعة النفعية للأصل المؤجر والمستأجر، أما المعالجة الجبائية فتتميز بالعديد من الامتيازات لكلا طرفي العقد وهذا من أجل دعم فكرة تبني هذه الصيغة التمويلية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود توافق بين المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي في الجزائر، كما أثبتت الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج انه هناك امتثال للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفقا لكل من النظام المحاسبي المالي والجبائي.

الكلمات المفتاحية: المؤجر، المستأجر، عقد الإيجار التمويلي، النظام المحاسبي المالي، النظام الجبائي.

Abstract:

This study aimed to identify the financial lease contracts as one of the most important modern means of financing and one of the most important ways to achieve the development of investments of financial institutions, where the financial lease contract is not limited to the use of the leased asset only, but ends with its ownership by approving the purchase option at the end of the contract period.

The accounting treatment of the financial lease contract is carried out according to the financial accounting system and according to the beneficial nature of the leased asset and the lessee. As for the tax treatment, it is characterized by many privileges for both parties to the contract, and this is in order to support the idea of adopting this financing formula

The study concluded that there is no agreement between the accounting and fiscal treatment of the financial lease contract in Algeria, and the field study conducted at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development BordjBouArreridj proved that there is compliance with the accounting treatment of the financial lease contracts according to both the financial and fiscal accounting system.

Key words : lessor, lessee, financial lease contract, financial accounting system, tax system.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرfan
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الدراسة النظرية	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي، المحاسبي والجباي لعقود الإيجار التمويلي
06	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لعقود الإيجار التمويلي
09	المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لعقود الإيجار التمويلي
12	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية والجباي لعقود الإيجار التمويلي
22	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
22	المطلب الأول: الدراسات السابقة
26	المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسة التطبيقية
29	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والهيكل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
32	المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
34	المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

37	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية والفلاحية
38	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي على مستوى البنك
38	المطلب الأول: ملف التمويل عقد الإيجار التمويلي
43	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤجر والمستأجر على مستوى البنك
48	المطلب الثالث: المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي على مستوى البنك
49	خلاصة الفصل الثاني
51	الخاتمة
55	قائمة المراجع
79 - 57	الملاحق
81	فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	أساسيات عقد الإيجار التمويلي	01
37	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	02

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملحق
57	Cahier des charges	01
62	Demande de soutien	02
67	Pv de constat d'une exploitation agricole	03
69	Demande de crédit	04
71	Garanties et réserves bloquantes et non bloquante	05
72	Validation des réserves et garanties bloquante	06
74	Bon commande- pv constat - et la facture pmat	07
79	Demande de transfert de propriété dossier de crédit	08

مقدمة

+ تمهيد

تماشياً مع التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي فالجزائر كباقي الدول حاولت مسايرة تلك التطورات، ومن أهم التطورات التي قامت بها تبنيها لمفهوم الإيجار التمويلي كتقنية تمويلية حديثة، وهذا لإدراكها لمدى نجاحها كوسيلة تمويلية تهدف إلى تطوير وترقية الاستثمار وإنعاش النمو الاقتصادي في البلاد.

ظهر مفهوم الإيجار التمويلي أول مرة في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 09_96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والقرار 96_06 المؤرخ في 03 جويلية 1996 المحدد لقواعد تأسيس شركات التمويل الإيجاري وشروط اعتبارها، تلتها إصلاحات أخرى منها القانون رقم 07_11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي والقرار المؤرخ 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها التي فصلت كيفية ضبط الممارسة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي، والأخرى جبائية تمثلت في مختلف الأحكام الواردة في مختلف النصوص الجبائية والتي تضمنت المعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي والإعفاءات الضريبية لكل الشركات التي تعمل في مجال الإيجار التمويلي.

الإيجار التمويلي مصدر مهم وفعال للحصول على الأصول اللازمة واستخدامها، دون تحمّل تكاليف الشراء وذلك من خلال تأجيرها، أين يقوم المؤجر بتأجير الأصل المراد شرائه مقابل فوائد ثابتة للمستأجر الذي يلتزم بدفع أقساط الإيجار خلال مدة العقد.

وبما أن الإيجار التمويلي من العمليات الجارية فيتطلب الأمر توثيقها في الدفاتر المحاسبية لكل من المؤسسة المؤجرة والمستأجرة معا، ومعالجتها جبايياً بهدف تحديد النتيجة الجبائية.

+ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق ذكره تتمحور إشكالية دراستنا الأساسية في التساؤل التالي:

كيف تتم المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي وفق كل من النظام المالي المحاسبي والنظام

الجبائي في الجزائر؟

ومن أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية وبعية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المفاهيم التي يدور حولها عقد الإيجار التمويلي؟
- هل هناك توافق بين كل من المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي وفقاً للمشرع الجزائري؟
- كيف يعالج بنك التنمية الفلاحية عقود الإيجار التمويلي وفق كل من المشرع المحاسبي والجبائي الجزائري؟

+ فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

يعالج المشرع الجزائري عقود الإيجار التمويلي محاسبيا بالاعتماد على المبدأ المحاسبي الذي بنص على تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، مع تقديم امتيازات جبائية مهمة لكل من المؤجر والمستأجر.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- الإيجار التمويلي هو عملية تجارية تخضع لضوابط قانونية، وتقنية تمويلية تمنح امتيازات لكل من المؤجر والمستأجر بالحصول على الأصول بصيغة الإيجار.

- سن المشرع الجزائري العديد من القوانين والتشريعات المتعددة المحاسبية منها والضريبية وهي متوافقة فيما بينها بهدف التعبير الصحيح عن الصيغة التجارية لعقد الإيجار التمويلي.

- يستند بنك التنمية الريفية والفلاحية في تسجيل عملياته المحاسبية المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي وفق متطلبات كل من النظام المحاسبي المالي والمشرع الجبائي الجزائري.

➤ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيتزايد التوجه نحو التعامل بعقود التأجير التمويلي على الصعيد المحلي، والدور الكبير الذي تلعبه كوسيلة تمويلية حديثة، لذا حاولنا من خلال هذا البحث ابراز المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي وفق كل من النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في الجزائر من أجل استخراج الثغرات والنقائص الموجودة بهدف العمل على تعديلها مستقبلا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- الاطلاع الشامل على كل خبايا عقد الإيجار التمويلي.
- كيفية المعالجة المحاسبية عند المؤجر والمستأجر .
- كيفية المعالجة الجبائية عند المؤجر والمستأجر.
- تقديم مرجع إضافي لمكتبة الكلية.

➤ منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على نموذج دراسة الحالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR- وكالة برج بوعرييج.

➤ حدود الدراسة:

تمت الدراسة ضمن الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: يتناول موضوع الإيجار التمويلي من جانبيه المحاسبي والجبائي بالنسبة للمؤجر والمستأجر.

- الحدود الزمنية: يتحدد الإطار الزمني لدراسة الموضوع بالموسم الجامعي 2023/2022.

- الحدود المكانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية_وكالة برج بوعرييج.

✚ أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي :

- الرغبة الشخصية بهذا النوع من المواضيع لأنها في مجال التخصص.

- اختلاف الإيجار التمويلي عن غيره من أساليب الإيجار الأخرى.

- يندرج ضمن الدراسات العلمية الحديثة .

✚ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسّمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي، المحاسبي والجبائي لعقود الإيجار التمويلي، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني لدراسة التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم عام للبنك، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الإيجار التمويلي، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات.

الفصل الأول:

الدراسة النظرية

تمهيد:

تعتبر عقود الإيجار التمويلي من أهم مصادر التمويل حاليا نظرا لمزاياها العديدة والمتنوعة، وما حفّز انتشار هذه التقنية التمويلية هو التطور الاقتصادي الذي جعل الشركات تبحث عن مصادر تمويلية مرنة ومناسبة لاحتياجاتها.

كان أول ظهور لتقنية الإيجار التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية ثم لقيت رواجاً كبيراً على المستوى الدولي مما حفّز ضرورة تنظيمها وتقنينها محاسبياً وقانونياً وجبائياً وذلك من أجل الاستفادة من مزاياها، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل أين سنتطرق فيه إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي، المحاسبي والجبائي لعقود الإيجار التمويلي.
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي، المحاسبي والجبائي لعقود الإيجار التمويلي

للإيجار التمويلي دور بارز في تطوير القطاع الاقتصادي وذلك من خلال منح فرص إضافية لتمويل مشاريع المؤسسات دون اللجوء إلى القروض التي يعتبر مستوى الخطر بها جد عالي، لهذا سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية الإيجار التمويلي، أطرافه والمعالجة المحاسبية وكذا الجبائية له.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لعقد الإيجار التمويلي

عرف الإيجار التمويلي توسعا كبيرا من قبل المستثمرين بسبب المزايا العديدة التي يوفرها، لذا سيتم التعرف عليه من خلال:

أولاً: الإطار التاريخي للإيجار التمويلي

ولدت فكرة الإيجار التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية على يد رجل الصناعة الأمريكي " D.P.JuniorBoothe" الذي توصل إلى أنّ نشاط تأجير المعدات الإنتاجية للمشاريع الاقتصادية يمكن أن يكون مصدراً لأرباح كبيرة، ثم بعدها تم تأسيس أول شركة للتأجير التمويلي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1952م والمسمّاة United States Leasing Corporation وفي أعقاب ذلك زاد الطلب على إيجار المعدات الإنتاجية¹.

كما بدأ تطبيق الإيجار التمويلي لاحقاً في الدول العربية "المغرب ومصر وتونس وعمان والأردن ولبنان"، حيث تم إنشاء أول شركة عربية لعقود الإيجار "leasing Maroc" بفضل الشركة التونسية السعودية للاستثمار والتنمية، أما في الجزائر فمن بين التجارب الأولى في هذا المجال تجربة "بنك البركة الجزائري" الذي مارس التأجير التمويلي ابتداءً من سنة 1993م بعد صدور الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996م المتعلق بشروط إنشاء شركات الإيجار التمويلي، تم تأسيس الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات "SALEM" سنة 1998م، والشركة المالية للاستثمارات والمساهمة والتوظيف "SOFINANCE" التي تمارس عمليات الإيجار التمويلي، ثم الشركة العربية للإيجار المالي "leasing MLA" سنة 2005م².

ثانياً: مفهوم الإيجار التمويلي

تعددت التعاريف التي تناولت الإيجار التمويلي نذكر من أهمها ما يلي:

عرّفه المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 (IAS17) بأنه: "عقد يتم من خلاله نقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل جوهري إلى المستأجر، وقد تنتقل الملكية عند انتهاء العقد، ويعتبر الأصل ضمن أصول المستأجر"³.

¹ - طه محمد أبو العلا، الإيجار التمويلي الحقيقي للمعدات الإنتاجية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص7.

² - معراج هوري، حاجسعيد عمر، التمويل لتأجير المفاهيم والأسس، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 61-64.

³ جمعية حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2014، ص 636.

و تم تعريفه حسب النظام المحاسبي المالي SCF بأنه:"عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محدّدة، عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة، وإيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كليّ مخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدّة العقد أو عدم تحويلها"¹.

من خلال هذه التعريفين السابقين نجد أن الإيجار التمويلي هو: "عقد اتفاقي يتم فيه نقل المؤجر بموجبه للمستأجر حق استخدام الأصل لفترة زمنية معينة ويتم ذلك مقابل أجر، وللمستأجر حق اختيار شراء الأصل من عدمه في نهاية العقد".

ثالثا: مميزات عقود الإيجار

يتميز عقد الإيجار التمويلي بالمميزات التالية:

- موضوع عقد الإيجار التمويلي (الأصل المؤجر) يكون منقولاً أو عقاراً وليس مادة استهلاكية، وبالتالي فهو عيني وليس نقدي على عكس طرق التمويل الأخرى؛
- عقد الإيجار يتم على أصول ذات مواصفات خاصة لأنها تأتي بمواصفات المستأجر ويقوم المؤجر باقتنائها من المورد وبالتالي فالعلاقة هنا ثلاثية ؛
- مدّة عقد الإيجار التمويلي غير قابلة للإلغاء وهي تغطي الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل خصوصا في حالة ما لم يكن هناك نقل للملكية²؛
- الإيجار التمويلي يعتمد على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، لذلك فإن المؤجر يبقى المالك القانوني للأصل في حين أن المستأجر يأخذ حق الانتفاع بالأصل مقابل دفعات الإيجار كما يتحمّل جميع مخاطر الأصل ؛
- يملك المستأجر حق شراء الأصل في نهاية العقد³ ؛

رابعا: مزايا و عيوب الإيجار التمويلي .

تختلف مزايا الإيجار التمويلي بالنسبة للمستأجر عنها بالنسبة للمؤجر لذلك نجد:

- التخلص من قيود الاقتراض بالنسبة للمستأجر وتوفير الأموال الأصل المؤجر لاستخدامات أخرى؛
- الاستفادة من العديد من المزايا الضريبية المتعلقة بالإيجار التمويلي؛
- انخفاض المخاطر المتعلقة بالاستئجار بالنسبة للمؤجر؛
- يوفر للمؤجر تدفقا نقديا مستمرا طول فترة التعاقد؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قرار مؤرخ في 26 يولي، 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات قواعد سيرها، الجريدة الرسمية، عدد 19، 25 مارس 2009، ص 19.

² لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات و تطبيقاتها، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2011، ص 133.

³ جمعية حميدات، مرجع سابق، ص 636.

- مساعدة الشركات المتعثرة بسبب عدم قدرتها على تجديد ما تستخدمه من أصول إنتاجية بأصول أحدث تكنولوجيا على القيام من عثرتها عن طريق الآلات الحديثة¹.
- دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام بشكل كبير ؛
- على الرغم من المزايا الخاصة بالإيجار التمويلي، إلى أن هناك عيوب تحيط به من أهمها ما يلي²:
- قد تكون دفعات أحيانا عالية لكونها تغطي التكلفة والإهلاك والخدمة.
- إذا تقادم الأصل فنيا بسبب التطورات التكنولوجية وأصبح غير مجدي استعماله اقتصاديا فإن المستأجر لا يستطيع إلغاء العقد ويكون ملتزما بدفع باقي أقساط مدفوعات الإيجار السنوية خلال المدة المتبقية من فترة الاستئجار.
- صعوبة بيع الأصل عند نهاية العقد في حالة عدم شرائه من طرف المستأجر نظرا لتقادمه.
- بالنسبة لعلاقة شركة التأجير التمويلي بزبائنهم لا تكون لها ضمانات أو سيولة فورية كالتالي تخولها عملية البيع.

خامسا : تصنيفات عقد الإيجار التمويلي .

لقد صنف المشرع الجزائري هذه العقود كما يلي:

1. عقد الإيجار للأصول المنقولة:

يعرف على أساس أنه منقول "عندما يخص أصول منقولة، تتشكل من تجهيزات، أو مواد أو أدوات ضرورية لنشاط المتعامل الاقتصادي، التي يؤجرها البنك أو المؤسسة المالية (المؤجر) لمتعامل اقتصادي سواء شخص طبيعي أو معنوي (المستأجر) عن طريق دفع سعر منقود عليه، كما يترك له إمكانية الاكتساب كليا أو جزئيا للأصل المؤجر".

و من الشروط الملزمة في هذا النوع من العقود ما يلي³:

- يتم تحديد مدة الإيجار باتفاق مشترك بين الأطراف أو استنادا إلى قواعد الإهلاك المحاسبية أو الجبائية.
- عند فسخ العقد خلال فترة الإيجار يترتب عنه عقوبة يتحملها الطرف الآخر الذي يمنح حق التعويض الذي يمكن تحديده مبلغه ضمن بند خاص وفقا للأحكام القانونية.

¹ حميدي أحمد سعيد، محاسبة عقود الإيجار التمويلي و دوره في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية المسيلة)، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلديّة (2)، 2013/2014، ص 26.

² - معراج الهواري، حاج سعيد عمر، مرجع سابق، ص 103.

³ المادة الثانية عشر من الأمر 96_09 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 3، الموافق لـ 14 جانفي 1996، ص 26.

- يتضمن مبلغ الإيجار: سعر شراء الأصل المؤجر مضافا إليه القيمة المتبقية التي يصادفها عند تطبيق خيار الشراء.
- تحديد القيمة المتبقية بالتراضي بين الطرفين.
- يمكن للمستأجر عند انقضاء فترة الإيجار أن يشتري الأصل المؤجر مقابل دفع قيمته المتبقية أو أن يرد الأصل للمؤجر.

2. عقد الإيجار للأصول الغير منقولة:

يعرف على أساس أنه غير منقول "عندما يخص الأصول العقارية المبنية أو التي ستبنى لسد الحاجات المهنية الخاصة بالمتعامل الاقتصادي، والتي يؤجرها البنك أو المؤسسة المالية (المؤجر) لمتعامل اقتصادي سواء شخص طبيعي أو معنوي (المستأجر) عن طريق دفع سعر متفق عليه وهذا الأخير له الإمكانية في الاكتساب الكلي أو الجزئي في أجل أقصاه انقضاء مدة الإيجار ويتم ذلك عن طريق التنازل، التمويل، أو الاكتساب المباشر والغير مباشر لملكية الأصل.

3. عقد الإيجار المتعلق بالمحلات التجارية والمؤسسات الحرفية:

وهو عبارة عن سند يمنح من خلال طرف يدعى المؤجر على شكل تأجير لمحلات تجارية أو مؤسسة حرفية من ملكه لطرف يدعى المستأجر مع الوعد من جانب واحد بالبيع لصالح المستأجر عن طريق دفع سعر متفق عليه مع انعدام إعادة تأجيره.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لعقود الإيجار التمويلي

يتميز عقد الإيجار التمويلي بالصفة القانونية، فهو يتم بموجب عقد محدد الأطراف والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: الأطراف المتعاقدة

هناك ثلاثة أطراف تبرم بينها عقود الإيجار التمويلي وهي كالتالي¹:

الطرف الأول: المؤجر.

يمثل المؤسسة التي تقوم بحياسة الأصل ووضعه تحت تصرف المستأجر وفي نفس الوقت تبقى للمالك القانوني للأصل حتى نهاية العقد، وهناك نوعان من المؤسسات التي من الممكن أن تمارس هذه العملية وهما: مؤسسات مالية كالبنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في الإيجار التمويلي أو صناع وموزعي التجهيزات والوسائل والذين يعرضون خيار عقد الإيجار التمويلي لزبائنهم إضافة إلى خيارات أخرى ولهذا الغرض يقومون بتأسيس فروع متخصصة في ذلك.

¹ معراج الهواري، حاج سعيد عمر، المرجع سابق، ص. 64- 65 (بتصرف).

الطرف الثاني: المستأجر

وهو المؤسسة التي ترغب في الحصول على حق استخدام أصول معينة، لمدة معينة وبدفع أقساط دورية على سبيل التأجير، وفي أغلب الحالات تكون مع وجود خيار الشراء.

الطرف الثالث: المورد الأصلي

و هو المقاول أو المنتج أو المورِّع للأصول المؤجَّرة، حيث يقوم بتسليمها للمؤجِّر وفقا للمعايير والشروط المتفق عليها مع المستأجر.

ثانيا: مراحل إعداد عقد الإيجار التمويلي.

يتم تكوين عقد الإيجار التمويلي وفق ثلاث مراحل أساسية وهي كالآتي¹:

01. اقتناء الأصل وإمضاء العقد:

يقوم المؤجر عند رغبته في تأجير أصل معين بتقديم طلب الحصول على أصل وفقا لعقد الإيجار التمويلي، مرفقا بالقوائم المالية، ومختلف الوثائق الأخرى ذات العلاقة، ثم بعد دراسة طلبه وملفه من طرف المؤجر والاتفاق على أساسيات العقد يتم إمضاء عقد الإيجار التمويلي بالتراضي بين الطرفين واقتناء الأصل.

02. دفع الأقساط التأجيرية:

يتعهد المستأجر بدفع الأقساط وفقا للعقد الإيجاري الذي يربطه بالمؤجر في التواريخ المتفق عليها، وغالبا ما تكون الأقساط شهرية أو قد تكون ثلاثية، أين على المستأجر أن يلتزم بجدول استهلاك العقد الإيجاري الذي يحتوي مبلغ تعويض القرض، مبلغ الفائدة، والرسم على القيمة المضافة إن وجد.

03. انتهاء مدة العقد:

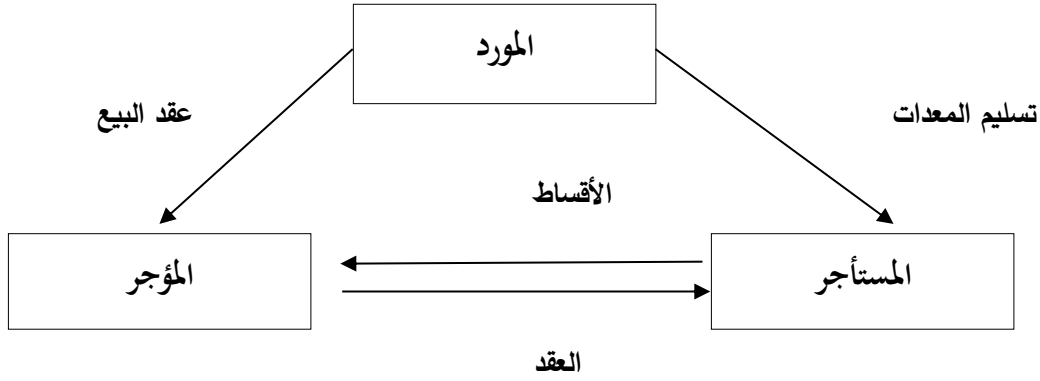
هناك ثلاثة خيارات لإنهاء عقد الإيجار التمويلي وهي كالآتي:

- الخيار الأول: تحويل ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر مقابل القيمة المتبقية المتفق عليها.
- الخيار الثاني: يقوم المستأجر بإرجاع الأصل محل العقد إلى المؤجر.
- الخيار الثالث: يكون الأصل المؤجر محل عقد ثاني بين المؤجر والمستأجر، في هذه الحالة يتم الاتفاق على شروط جديدة يتم تقييدها في العقد الجديد.

¹رزاق محمد، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود الإيجار التمويلي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقره، بومرداس، 2015، ص21.

والشكل الموالي يوضح أهم أساسيات عقد الإيجار التمويلي كما يلي:

الشكل رقم 01 : أساسيات عقد الإيجار التمويلي



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق التطرق له.

من خلال هذا المخطط يظهر وجود ثلاثة أطراف في عقد الإيجار والتي هي المؤجر، المستأجر والمورد، حيث أن المستأجر يختار الأصل الذي هو في حاجة له لتلبية احتياجاته الاقتصادية والإنتاجية، ثم يأتي دور المؤجر الذي هو عادة البنك أو مؤسسة مالية مماثلة له، أين تقوم هذه الأخيرة بشراء الأصل المطلوب من المورد وتؤجره للمستأجر على فترة معينة عادة ما تكون على أساس المدة النفعية للأصل مقابل دفعات دورية يدفعها المستأجر للمؤسسة المالية للإيجار التمويلي بشكل دوري إلى حين نهاية العقد أين يبقى قرار خيار الشراء للمستأجر وحده.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي

بعدما تم التطرق إلى الجوانب النظرية لعقود الإيجار أصبح من الضروري التطرق إلى عقود الإيجار من الجانب المحاسبي والجبائي من خلال المعالجة لدى كل من المؤجر والمستأجر وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

أولاً: المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي SCF

يدرج في حسابات كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويلي في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني.

1. التسجيل المحاسبي لدى المستأجر : يتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

يتم التسجيل المحاسبي للأصل المؤجر عند دخول العقد حيز التنفيذ، أين يتم تسجيله في حسابات أصول الميزانية في مقابل الخصوم ضمن حسابات القروض، أين يقيد بالقيمة العادلة أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا والتي تحدّد بالمعدل الضمني للعقد .

أقساط الإيجار يجب أن تشمل الالتزام (القرض) بالإضافة إلى تكلفة التمويل (الفائدة)، كما يتم استهلاك الأصل المؤجر حسب عمره الإنتاجي أو مدة العقد (أيهما أقل).

أ. التسجيل المحاسبي لدخول الأصل :

يتم التسجيل المحاسبي لدخول الأصل تحت مراقبة المستأجر كما يلي¹:

المبالغ		البيان	رقم الحساب ²	
دائن	مدين	تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ	دائن	مدين
×××	×××	من ح/التشبيات	167	2....
×××		إلى ح/ الديون المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي		
		حيازة أصل وفق عقد إيجار تمويلي		

تسجل عملية حيازة الأصل لدى المستأجر بجعل حسابا للتشبيات تمدينا (د2) في مقابل الحساب الديون المترتبة عن عقود الإيجار دائنا (د167)، بمبلغ القيمة الأقل بين القيمة الحقيقية والقيمة الحالية للدفعات الواجب تسديدها، وبالتالي هنا يدخل الأصل تحت رقابة المستأجر محاسبيا.

¹رزاق محمد، مرجع سابق، ص89.

ب. تسديد المستحقات الدورية:

تسجل الدفعات المنصوص عليها في العقد عند تاريخ تحصيلها، كما نسير إلى أنه يجب التفرقة بين الدين وفوائده في مقابل الحسابات المالية، كما يجدر الإشارة إلى أن دفع القسط الأول خالي من الفوائد المالية، ويتم التسجيل المحاسبي كمايلي¹:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	تاريخ تسديد الدفعة	دائن	مدين
	xxx	من ح/الديون المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي		167
	xxx	ح/أعباء الفوائد		661
	xxx	ح/الدولة(الرسم على القيمة المضافة)		4456
xxx		ح/البنك تسديد دفعة الإيجار التمويلي	512	

يتم تسجيل عملية تسديد دفعات الإيجار بجعل حساب أعباء الفوائد مدينا مع ترصيد الحساب ح/ 167 المتمثل في الديون المترتبة عن عقود الإيجار بمبلغ القسط الرئيسي،بالإضافة كذلك إلى تسجيل الرسم على القيمة المضافة في الجانب المدين،مقابل الحسابات المالية في الدائن بقيمة المبلغ الإجمالي للدفعات .

ج. إثبات قسط الإهلاك:

يتم معالجة الأصل عقب إدراجه الأصلي في الحسابات مثل بقية التثبيات على اعتبار أن المستأجر هو من يستفيد من مزاياه، ويتم اهتلاك الأصل إذا لم يكن هناك يقين باقتناء الأصل من طرف المستأجر على المدة الأقصر بين مدة العقد ومدته النفعية،ويسجل عند نهاية كل دورة كما يلي²:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	12/31	دائن	مدين
	xxx	من ح/المخصصات للإهلاكوالمؤونات وخسائر القيمة إلى ح/اهتلاك التثبيات إثبات قسط اهتلاك الأصل المستأجر	28..	681
xxx				

¹رزاق محمد، مرجع سابق، ص 89.

²عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، 2011، ص 177.

على المستأجر تسجيل اهتلاك الأصل في نهاية الدورة باعتباره مالكا له، حيث تتم عملية إثبات الإهلاك بجعل حساب مخصصات الإهلاك مدينا في مقابل الحساب 28 المتمثل في اهتلاك التثبيات دائنا، ويتم تسجيل مبلغ الإهلاك على أساس المدة المتفق عليها.

هـ. تسجيل خيار الشراء:

عند انقضاء مدة العقد يعود قرار الاحتفاظ بالأصل من عدمه للمستأجر، ولهذا فهو أمام خيارين كما يلي¹:

– حالة رفع خيار الشراء:

إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالأصل، فعليه أن يدفع استحقاقه الأخير والذي يتوافق تعاقديا مع رفع خيار الشراء، كما أن مبلغ الاستحقاق يجب أن يوافق رصيد حساب الديون عن عقد الإيجار (دفعة خيار الشراء) ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	تاريخ نهاية العقد	دائن	مدين
	xxx	من ح/الديون المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي		167
	xxx	ح/الدولة (الرسم على القيمة المضافة)		4456
	xxx	ح/أعباء الفوائد		661
xxx		ح/البنك	512	
		تسديد خيار الشراء و تحويل ملكية الأصل		

– حالة عدم رفع خيار الشراء:

إذا قرر المستأجر عدم رفع خيار الشراء فإن الأصل يعود للمؤجر، وبالتالي يتم إخراجه من أصول المستأجر، وهذا الخروج عديم القيمة ينبغي أن لا ينجر عنه فائض أو تدني قيمة الأصل لأن مدة الإهلاك ومدة الإيجار متساويتان، ويتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	تاريخ نهاية العقد	دائن	مدين
xxx	xxx	من ح/الديون المترتبة عن عقد الإيجار التمويلي إلى ح/الإسترجاعات عن خسائر القيمة	781	167
		ترصيد ح/167		

ثم يتم إثبات إخراج الأصل للمستأجر من أصول المؤسسة عبر يكون التسجيل المحاسبي التالي:

¹كتاب جماعي، مستجدات نظام الاعتماد الإيجاري وطرق تفعيله كبديل تمويلي للمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2020، ص366.

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	تاريخ نهاية العقد	دائن	مدين
	xxx	من ح/اهتلاك التثبيتات		28..
xxx		إلى ح/ التثبيتات خروج الأصل من أصول المؤسسة	2..	

2. التسجيل المحاسبي لدى المؤجر:

عند بداية مدة عقد الإيجار التمويلي يسجل المؤجر الأصل المؤجر ضمن الأصول المالية لكونه يملك نفس مميزات الأصول المالية، في مقابل قيمة العقد التي تشمل الدين والفوائد في حسابات الخصوم وبالتحديد في حسابات الديون، وقد ميّز النظام المحاسبي المالي نوعين من المؤجر وهما كما يلي:

– المؤجر الغير الصانع أو الغير الموزع للأصل:

عند شراء المؤجر للأصل من المورد مباشرة وتسليمه للمستأجر على حاله فإن القيمة الحقيقية للأصل تساوي مجموع تكاليف الشراء (تكلفة الشراء بالإضافة إلى المصاريف المرتبطة بالتفاوض وإتمام العقد)، حيث يتم التسجيل المحاسبي لهذه العملية كما يلي¹:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ	دائن	مدين
	xxx	من ح/ القروض والحسابات المترتبة عن عقد الإيجار		274
xxx		إلى ح/البنك إثبات تسديد تكلفة الأصل المؤجر وتسليمه للمؤجر	512	

تسجل العملية كأية عملية شراء عادية، بجعل الحساب 274 القروض و الحسابات المتعلقة بعقود الإيجار مدينا بالقيمة الحقيقية للأصل أين تضاف إليه التكاليف المباشرة بعملية الشراء في مقابل الحساب المالية دائنا أو حساب الموردون.

¹ عطية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 177.

– المؤجر الصانع أو الموزع للأصل المستأجر:

تسجل العملية مثل أية عملية بيع للمنتجات لأنها تتم بين منتج وعميل له كما يلي :

أ. عملية البيع: تتم كالآتي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
دائن	مدين	تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ	دائن	مدين
xxx	xxx	من د/القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي إلى د/مبيعات المنتجات المصنعة إثبات تأجير الأصل عن طريق الإيجار التمويلي	701	274

تسجل العملية في الجانب الدائن مثل أية عملية بيع المنتجات، بجعل الحساب 274 القروض و الحسابات الدائنة المترتبة على عقد الإيجار- التمويل مدينا والحساب 701 مبيعات المنتجات المصنعة دائنا بسعر البيع العادي للأصول المؤجرة، وهكذا فإن الربح أو الخسارة الناتجة عن عملية البيع تظهر في حسابات الدورة بالإضافة إلى الفوائد المحصلة¹.

كما يتم التسجيل المحاسبي لعملية البيع في حالة المؤجر الموزع كما يلي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
دائن	مدين	تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ	دائن	مدين
xxx	xxx	من د/ القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقود الإيجار إلى د/المبيعات إثبات تأجير الأصول للمستأجر في حالة المؤجر موزع	700	274

أين تتم عملية البيع بالشكل المعتاد عليه.

¹- عطية عبد الرحمان ، مرجع سابق، ص182.

ب. تسليم الأصل :بعد القيام بتسجيل عملية البيع يجب تسليم الأصل للعميل من خلال إحداث تغييرات على مستوى المحزونات، حيث يتم تسجيل التغيير في المخزون كما يلي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ	دائن	مدين
xxx	xxx	من د/التغير في المخزون إلى د/ المنتجات المصنعة إثبات تسليم المعدات للمؤجر	355	72

و في حالة ما إذا كان المستأجر موزعا فان التسجيل يتم كما يلي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ	دائن	مدين
xxx	xxx	من د/مشتريات البضائع المبيعة إلى د/المخزونات إثبات تسليم المعدات للمؤجر	30	600

ج. إثبات تحصيل دفعات الايجار:

يحصل المؤجر دفعات الايجار المتضمنة قيمة الدين الأصلية بالإضافة إلى الفائدة من المستأجر حيث يتم تسجيلها وفق ما يلي:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين	تاريخ نهاية العقد	دائن	مدين
xxx	xxx	د/ البنوك و الحسابات الجارية		512
xxx		د/ القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقود الإيجار	274	
xxx		د/ عائدات الحسابات الدائنة	763	
xxx		د/ الدولة: الرسم على القيمة المضافة	4457	
		إثبات تحصيل المؤسسة لدفعة الإيجار التمويلي		

تسجل عملية تحصيل دفعات الايجار المتعلقة بالأصل المستأجر يجعل الحسابات المالية مدينة بقيمة مجمل الدفعة الواجب تسديدها، في مقابل ترصيد الحساب 274 الديون على عقود الايجار التمويل بمبلغ القسط الرئيسي، مع تسجيل الفوائد المترتبة على القرض في الحساب 763 عائدات ديون

وحسابات دائنة، بالإضافة إلى الحساب 4457 الرسم على القيمة المضافة كالتزام اتجاه الدولة نتيجة عملية الإيجار.

هـ. تسجيل خيار الشراء:

عند انقضاء مدة العقد يكون المؤجر أمام حالتين للمستأجر هما كما يلي:

– حالة رفع خيار الشراء:

في هذه الحالة تعود ملكية الأصل المؤجر للمستأجر بشكل دائم ويتم التسجيل المحاسبي وفق القيد التالي¹:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	xxx	من ح/البنك		512
xxx		إلى ح/القروض والحسابات المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي	274	
xxx		ح/عائدات الحسابات الدائنة	763	
xxx		الدولة (الرسم على القيمة المضافة)	4457	
		التنازل على الأصل لصالح المستأجر		

يسجل المؤجر خيار الشراء مثل عملية تسديد الدفعات تماما من أجل الترسيد النهائي لمبلغ القرض المتفق عليه في بداية العقد (دفعة خيار الشراء).

– حالة عدم رفع خيار الشراء:

إذا قرر المستأجر عدم رفع خيار الشراء فهذا يعني استرجاع المؤجر للأصل موضوع الإيجار ويتم ذلك وفق القيد التالي²:

المبالغ		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	xxx	من ح/التشبيات		2..
xxx		إلى ح/القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد الإيجار التمويلي	274	
		استرجاع الأصل المؤجر		

¹ميلود بورحلة، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار حسب المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، الجزائر، العدد 08، 2020، ص 61.

²ميلود بورحلة، مرجع سابق، ص 62.

في حالة عدم رفع خيار الشراء يقوم المؤجر بتسجيل الأصل إما بحساب التثبيتات إذا كان للاستعمال الشخصي لأكثر من سنة أو ضمن المخزونات، في مقابل ترصيد حساب القروض و الحسابات الدائنة المترتبة على عقد الإيجار التمويلي.

ثانيا: المعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي

تعتبر عقود الإيجار عقودا تجارية تخضع للقوانين والتشريعات الجبائية، وكل العناصر المتعلقة بها عليها التزامات جبائية ولها حقوق تتمتع بها كذلك، ولقد خصّ المشرع الجزائري عقود الإيجار التمويلي على وجه الخصوص بمنحها العديد من الامتيازات الجبائية وذلك بهدف تشجيعهم على التعامل بهذه التقنية التمويلية ذات المردودية الاقتصادية الكبيرة.

1. المعالجة الجبائية لمكونات عقود الإيجار التمويلي

اعتبر المشرع الجزائري المؤجر من الناحية الجبائية مالكا للأصل، أما المستأجر فهو وبالرغم من ممارسته للرقابة النفعية على الأصل إلا أنه يبقى مستأجرا وهذا ما سنبرزه فيما يلي:

- المعالجة الجبائية للاهتلاكات :

حسب المادة رقم 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010 والمادة رقم 53 من قانون المالية لسنة 2014، فقد نصت على عدم قبول اهتلاك الأصول لدى المستأجر كأعباء قابلة للخصم بالرغم من أن الأصل المؤجر يدخل ضمن رقابة المستأجر، وعلى المستأجر دمج الإهتلاك المحاسبي في النتيجة الجبائية الخاضعة وهذا لكون الأصل قانونيا ليس ملكا للمستأجر، في حين أن المؤجر يملك الحق في اهتلاك الأصل.

- المعالجة الجبائية لدفعات الإيجار التمويلي:

حسب نفس المادتين السابقتين فإن دفعات الإيجار التي يتلقاها المؤجر تدخل ضمن الأساس الخاضع للضريبة، أما عند المستأجر فهي أعباء قابلة للخصم وتخفف من الربح الضريبي بعد اهتلاك سيارة سياحية ضمن عقد الإيجار التمويلي وهي ليست ضمن النشاط الأساسي للمستأجر، وبالتالي فدفعات الإيجار لا تعبر أعباء قابلة للخصم وذلك حسب التعليم رقم 03 الصادرة في 08 فيفري 2018.

- المعالجة الجبائية للأصل:

المشرع الجزائري لا يعتبر الأصل المؤجر ملكا له وضمن أصوله، لأنه يعتبره قانونيا ملكا للمؤجر وليس للمستأجر.

2. امتيازات عقد الإيجار التمويلي .

يستفيد أطراف الإيجار التمويلي من المزايا الجبائية الآتية¹:

-**الرسم على القيمة المضافة:** يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أكثر الرسوم التي تتقل كاهل المؤسسات لذلك خصها المشرع بالامتياز في عقد الإيجار التمويلي كسبل تمويل مهمة للمؤسسات سواء المؤجرة أو المستأجرة.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) على جميع عمليات الاقتناء التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية في إطار عمليات الإيجار التمويلي.
- الإعفاء من إجراء أي تسوية فيما يخص الرسم على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة للعمليات التنازل على الأملاك من طرف شركات التمويل الإيجاري في حالة قيام المستأجر برفع خيار الشراء للأصل.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للإيجار المدفوع كقرض إيجار على التجهيزات الفلاحية والمتعلقة بالقطاع الفلاحي، المصنعة في الجزائر.

-**حقوق التسجيل:** كان لحقوق التسجيل نصيب من الإعفاء كما يلي:

- الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بعمليات نقل ملكية الأصل المؤجر (تجهيزات أو عقارات مهنية) إلى المستأجر بموجب عقد الإيجار التمويلي.
- تستفيد الإقتناءات العقارية المحققة في إطار الاستثمار المعني التي ينجزها المقرضون الإيجاريين في إطار عقد البيع الإيجاري المالي المبرم مع المقاول المستفيد من الامتيازات المنصوص عليها في الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار من الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل.

-**رسم الإشهار العقاري:** شملها الإعفاء في الحالة التالية:

- الإعفاء من رسم الإشهار العقاري فيما يتعلق بالعقود الخاصة باقتناء العقارات المنجزة من قبل البنوك والمؤسسات المالية في إطار الإيجار العقاري أو أي قرض عقاري مشابه به.

-**الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات:** تعتبر كل من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات ضمن الضرائب المباشرة التي تفرض على الدخل الإجمالي والربح المحقق، ونظرا لأهميتها بالنسبة للمكلف فقد خصها المشرع بالإعفاءات التالية:

¹ إبراهيمي عبد الله، قرض الإيجار 'leasing' في الجزائر، فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة عمار تلجبي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص12.

▪ يستفيد المؤجر من تخفيض وعاء الاقتطاع من المصدر بـ60% بالنسبة للمبالغ المدفوعة بعنوان الإيجارات بموجب عقد اعتماد إيجاري دولي لأشخاص غير مقيمين بالجزائر.

▪ لا تدخل فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المستأجر للمقرض المؤجر في إطار عقد القرض الإيجاري من نوع ليزباك (lease-back) ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة.

▪ لا تدخل فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المؤجر للمقرض المستأجر بعنوان نقل الملكية لهذا الأخير ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة.

▪ يستفيد المؤجر الذي حدده المشرع الجزائري في البنوك والمؤسسات المالية والشركات الممارسة لعمليات القرض الإيجاري من الحق في خصم أقساط الإهلاك المتعلقة بالأصل محل عقد الإيجار التمويلي عند تحديده للنتيجة الجبائية والتي تكون على أساس الإهلاك المالي للقرض الإيجاري.

-الرسم على النشاط المهني: شملها الإعفاء في الحالة التالية.

• لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة للرسم على النشاط المهني الجزء المتعلق بتسديد القرض في إطار عقود القرض الإيجاري المالي أما فائدة المؤجر فتخضع للرسم.

يمكننا القول أخيرا أن كل هذه الامتيازات والتحفيزات هي سبل تمويل جد مهمة للمستثمرين الراغبين في الاعتماد على صيغة الإيجار التمويلي لدعم استثماراتهم.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع عقود الإيجار التمويلي تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

من أهم مراحل كتابة البحث العلمي هو التطرق إلى الدراسات والأبحاث السابقة، من أجل الاستطلاع والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع من خلال المعلومات المتوفرة التي تساعد الباحث في الفهم الجيد لعناصر الموضوع، ومن خلال هذا المبحث الذي سوف يتم تناول أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا فيما يلي:

أولاً: دراسة حنان معلى، نبيل قطاف

بعنوان "عقد الايجار بين النظام المحاسبي المالي والتشريع الجبائي الجزائري (عقد بيسكو فروي وبنك سوسيتي جنرال الجزائر)"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد الايجار المالي لدى كل من المؤجر والمستأجر، لاستخلاص أهم نقاط القوة والتوافق أو الاختلاف بينهما، وتم عرض خلال هذه الدراسة في ثلاث مباحث وهي: في المبحث الأول تم التطرق إلى المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي وفي المبحث الثاني وفق النظام الجبائي الجزائري أما المبحث الثالث تناول مقارنة بينهما.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها هو أناساس المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي هو مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني للعقد .

ثانياً: دراسة نور الهدى بهلولي

بعنوان "مدى توافق المحاسبة والجبائية في معالجة عقود التمويل الإيجاري لدى المستأجر (دراسة حالة شركة قرادور)"، الملتقى الوطني الأول: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي، المدرسة العليا للتجارة، القليعة، الجزائر، 20 نوفمبر 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى توافق المحاسبة والجبائية في معالجة عقود التمويل الإيجاري لدى شركة قرادور كما سعت إلى تحديد المعالجة المحاسبية والجبائية للأصول المتحصل عليها بعقود التمويل الإيجاري لدى الشركة، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى جزأين، حيث يشمل الجزء الأول المعالجة المحاسبية لعقد الايجار التمويلي لدى المستأجر حسب النظام المحاسبي المالي، في حين أن الجزء الثاني يركز على المعالجة المحاسبية والمعالجة الجبائية لهذا النوع من العقود في شركة قرادور .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها النظام المحاسبي المالي يسمح بتسجيل الأصل المتحصل عليه بعقد التمويل الإيجاري لدى المستأجر في أصوله وقيمة دين هذا الأصل ضمن خصومه، وكذا إخضاع هذا الأصل للإهلاك كما لو كان ملكا للمستأجر، لكن القانون الجبائي لا يسمح بذلك ويبقى الأصل ملكا للمؤجر.

ثالثا: دراسة عباس فاضل شروق، هدى سمير داود

بعنوان "ضمان العيوب الخفية في عقد التأجير التمويلي"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، جامعة العراق، المجلد 4، العدد 2، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى ضمان العيوب الخفية في عقد الإيجار التمويلي أين تم التطرق إلى عدة عناوين في هذا البحث مقسمة إلى ثلاث مطالب وهي: مفهوم عقد الإيجار وخصائصه، وأحكام ضمان العيوب الخفية في عقد الإيجار التمويلي، والأساس القانوني لرجوع المستأجر على البائع أو المقاول. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عقد التأجير التمويلي من وسائل التمويل الحديثة التي يمكن الاستفادة منها في مشاريع البلدان النامية، كما يتميز هذا العقد بتحويل المستأجر من قبل شركة التأجير التمويلي بالتفاوض مع المقاول أو المورد بعد عقد التأجير التمويلي.

رابعا: دراسة إيمان ميمون، بشويذة رفيق

بعنوان "أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي (دراسة مقارنة IAS 17 و SCF و IFRS16)"، مجلة دفاتر، جامعة مستغانم، العدد 07، مارس 2017 هدفت هذه الدراسة إلى استعراض المعالجة المحاسبية ومقارنة طرق القياس المحاسبي لعقود الإيجار عند المستأجر، حسب كل من IAS 17 و SCF و IFRS16 باستعمال المنهج المقارن والمنهج الاستنباطي في استخلاص النتائج، وتطرق هذا البحث إلى النقاط التالية: المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بعقد الإيجار، ومقارنة المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار حسب IAS 17 و FAS من خلال كشف أهم نقاط التوافق والاختلاف بين المعيار الدولي والنظام المحاسبي المالي، وكذا الفرق بين IAS 16 و IFRS، من خلال عرض التعديلات التي جاء بها المعيار الجديد IFRS16.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة مواكبة التطورات في المجال المحاسبي حسب IFRS16 خاصة بعد معرفة أن المعلومات المقدمة للمستخدمين حول التزامات عقود الإيجار في القوائم المالية حسب IAS 17 تقتصر للشفافية.

خامسا: دراسة مخطار بودالي

بعنوان "تقييم سوق الإيجار التمويلي في الجزائر للفترة 2007-2013"، مجلة البشائر الاقتصادية، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، العدد 3، مارس 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المكانة التي يحتلها سوق الإيجار التمويلي في الجزائر بعد مرور أكثر من 15 سنة من ظهور الإيجار التمويلي في الجزائر، وتم التطرق في هذه الورقة إلماهية الإيجار التمويلي، إضافة إلى تقييم هذا السوق من خلال إلقاء الضوء على العرض و الطلب على هذا المنتج المالي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة إجراء تعديلات على الإطار التشريعي الذي ينظم و يحكم هذه العملية، و تسهيل تسليم الاعتماد من طرف بنك الجزائر إلى الشركات المتخصصة لأن عددها محدود ب 05 شركات فقط.

سادسا: دراسة محمد رزاق

بعنوان "مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود التأجير التمويلي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز نقاط التوافق والتباين في معالجة عقود التأجير بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية و تكييف الإطار القانوني و التشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وضرورة فك الارتباط الموجود بين المحاسبة والجباية في الجزائر، وأيضا ضرورة تكليف جهة مختصة تهتم بتحسين النظام المحاسبي المالي من أجل مواكبة التطورات التي تشهدها المعايير المحاسبية.

سابعا: دراسة أحمد زكرياء صيام

بعنوان " دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 2، العدد 7، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المالكين وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، تم تقسيم الدراسة إلى جانبين، الأول نظري حيث تضمن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها كما تم التطرق أيضا إلى تعريف الإيجار التمويلي وأنواعه ثم تم تقديم مجموعة من الدراسات السابقة، كما تضمن الجانب التطبيقي تحليل البيانات والفرضيات المطروحة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى استخدام التأجير التمويلي هو غياب الضمانات المطلوبة وتغطيتها لكافة النفقات، من خلال تخفيض التكاليف، كذلك تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في استخدام التأجير التمويلي والتي من أهمها غياب كفاءة أصحاب المشروعات لذلك يجب وضع سياسات معينة كفيلة بتأمين التمويل اللازم لهذه المشروعات وزيادة الفرص أمام المشاريع الصغيرة.

ثامنا:دراسة عيسى بخيت

بعنوان " طبيعة عقد الايجار التمويلي و حدوده القانونية -دراسة مقارنة -"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة عقد الإيجار التمويلي وكذا تبيان الجوانب القانونية له، والآثار المترتبة عليه. وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن عقد الإيجار التمويلي ذو طبيعة خاصة، ومن أوجه هذه الخصوصية الخيار الثلاثي الذي يتمتع به في نهاية مدة العقد، وهي شراء الأصل موجب وعد منفرد بالبيع من قبل المؤجر التمويلي بثمان يراعي في تقديره سلسلة المدفوعات النقدية (الأجرة) التي أداها المؤجر طوال مدة العقد أو تجديد العقد لمدة أخرى بقيمة إيجاريه أقل من سابقتها، أو رد المال للمؤجر ويتفق القانون الجزائري مع القانون الفرنسي والمصري في منح المستأجر خيار المستأجر في الشراء.

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 01: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	الدراسة المحلية
<p>-تطرقنا في دراستنا إلى المفاهيم العامة لعقود الإيجار.</p> <p>- تناولت الدراسة مقارنة بين المعالجة المحاسبية وفق النظام الجزائري.</p> <p>-هدفت الدراسة إلى أهم نقاط القوة والتوافق والاختلاف بينهما.</p>	<p>-المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.</p> <p>-المعالجة الجبائية وفق النظام الجبائي الجزائري.</p>	<p>الدراسة الأولى حنان معلى (2022)</p>
<p>-لم تتطرق هذه الدراسة إلى الجانب الجبائي.</p> <p>-تطرقت هذه الدراسة إلى المعيار الدولي رقم 17.</p>	<p>-التسجيل المحاسبي لدى المستأجر والمؤجر حسب النظام المحاسبي المالي.</p>	<p>الدراسة الثانية نور الهدى بهلولي (2021)</p>
<p>-ركزت هذه الدراسة على العيوب الخفية لعقد الإيجار التمويلي بينما في دراستنا تم التركيز على الجانبين المحاسبي والجبائي.</p> <p>-اختلاف الجوانب القانونية بين البلدين محل الدراسة (الجزائر/ العراق).</p>	<p>-مفهوم عقد الإيجار وخصائصه.</p>	<p>الدراسة الثالثة: عباس فاضل شروق، هدى سمير داود (2020)</p>

<p>-تطرقت هذه الدراسة إلىمقارنة بين 17 AS او SCF و 16 IFRS بينما في دراستنا تطرقنا إلى النظام المحاسبي المالي فقط.</p> <p>-لم نتطرق هذه الدراسة إلى المفاهيم العامة لعقود الايجار التمويلي.</p> <p>-تم استعمال في هذه الدراسة المنهج المقارنوالمنهجالاستنباطي بينما في دراستنا تم اعتماد المنهج الوصفي.</p>	<p>طرق القياس المحاسبي المالي لعقود الايجار بالنسبة للمستأجر.</p>	<p>الدراسة الرابعة: إيمان ميمون، بشويذة رفيق (2017)</p>
<p>-تطرقت هذه الدراسة إلى تقييم سوق الإيجار المالي.</p> <p>-اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الإحصائي باستعمال برنامج spssبغرض عرض و تحليل سوق الإيجار المالي الجزائري، بينما نعتد في دراستنا على منهج دراسة الحالة.</p> <p>-لم نتطرق هذه الدراسة إلى الجانب الجبائي.</p> <p>-لم نتطرق هذه الدراسة إلى التسجيل المحاسبي والجبائي لعقود الايجار.</p>	<p>-مفهوم الإيجار التمويلي. -أنواع الإيجار التمويلي.</p>	<p>الدراسة الخامسة: مخطاربودالي (2016)</p>
<p>المعالجة المحاسبيةوالجبائية لعقد الإيجار التمويلي.</p>	<p>الإطار النظري لعقود الإيجار التمويلي.</p>	<p>الدراسة السادسة محمد رزاق (2015)</p>

<p>- اعتمد على الدراسة الاستبائية بالاعتماد على برنامج spss</p> <p>-تطرقت الدراسة إلى تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة بينما في دراستنا تطرقتا إلى المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الايجار التمويلي.</p>	<p>-مفهوم الإيجار التمويلي وأنواعه</p>	<p>الدراسة السابعة: أحمد زكريا صيام (2014)</p>
<p>المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي. المعالجة الجبائية لعقد الايجار التمويلي.</p>	<p>الجوانب القانونية لعقد الايجار التمويلي و اثاره.</p>	<p>الدراسة الثامنة: عيسى بخيت (2011)</p>

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تشابه في المفاهيم العامة للموضوع بين دراستنا والدراسات السابقة، وهناك اختلاف في التفاصيل وخاصة في الجانب التطبيقي للدراسة والمنهج المعمول به، حيث أننا نسعى من خلال دراستنا إلى التعمق في مفهوم عقود الإيجار التمويلي من خلال دراستها ميدانيا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أين اطلعنا على طريقة سير العملية وطرق المعالجة المحاسبية والجبائية المعتمدة.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل تناول أهم المفاهيم الأساسية التي تخص عقود الإيجار التمويلي من مفاهيم وأهداف، كذلك قمنا بتحديد أهم خصائص الإيجار التمويلي عن باقي عقود الإيجار مع إبراز المزايا التي يتمتع بها والعيوب التي تنقص من أدائه .

كما تناولنا كل الجوانب المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي سواء عند المؤجر أو المستأجر من قيود محاسبية ومزايا جبائية، ثم اختتمنا فصلنا بالتطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع الدراسة لتحديد الإضافة المرجوة من دراستنا .

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الإيجار التمويلي بالرغم من أن له بعض العيوب إلا أن له عدة مزايا، ويبقى وسيلة تمويلية جد فعالة وناجحة تلجأ إليها المؤسسات المستأجرة لتغطية العجز في قدراتها التمويلية والمؤسسات المؤجرة كمنفذ ذو عوائد مهمة.

كما تم التوصل إلى أن هنالك مفارقة كبيرة بين كل المشرع الجبائي والمشرع المحاسبي، حيث يتم محاسبيا معالجة عقود الإيجار التمويلي بمبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، في حين نجد أن التشريع الجبائي الجزائري يعتمد في معالجته لعقد الإيجار التمويلي على الشكل القانوني للعقد دون الواقع الاقتصادي له.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بنك الفلاحة

والتنمية الريفية **BADR**

وكالة برج بوعريريج.

تمهيد:

في هذا الفصل و من أجل تدعيم دراستنا النظرية قمنا بدراسة ميدانية تركز على دراسة حالة مشتركة بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أحد الزبائن، وذلك بغية معرفة كيف تتم المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي بالنسبة للمؤجر و المستأجر.

لذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والهيكل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي على مستوى البنك.

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يمتاز السوق المصرفي الجزائري بتنوع الناشطين فيه بين بنوك حكومية وبنوك خاصة، ومن خلال دراستنا سننتقل لأحد أهم البنوك الناشطة في السوق المصرفي الجزائري ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك حكومي له دور وأهمية كبيرة سنحاول إبرازهما من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 1-2 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي الصناعي الري والصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف".

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد سنة 1988 في إطار الإصلاحات الاقتصادية إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيتها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 54 مليار دينار جزائري موزع على 5400 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتتبه كلها من طرف الدولة، وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و140 وكالة، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يتربع على حوالي 332 وكالة و41 مديرية مؤطرة بحوالي 8000 عامل ما بين إطار وموظف موزعين عبر التراب الوطني.

كما يعتبر الشريك الوحيد للعالم الريفي والصيد البحري، وسع بنك البدر قطاعات نشاطاته وأصبح بنك شامل يهتم أكثر بتمويل التنمية الاقتصادية، وكذلك يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد، بالإضافة إلى تربيته على أكبر شبكة من المراسلين الأجانب، كما شرع البنك في مند سنة 2000 في مخطط إعادة التأهيل ليتكيف مع المقاييس العالمية وبفضل نظام الإعلام الآلي المتطور لديه، كما كان يمتلك سنة 2004 أكبر عدد من خطوط القرض الدولية بالجزائر، سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية الأطراف أو متنازل عليها، والتي تعتبر من أهم سياسات تدعيم بنك البدر للاستثمار.

كما بادر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تقديم الخدمات الإلكترونية عبر الانترنت واستخدام البطاقات البنكية عبر الصرافات الآلية، وكان أول من قدم خدمة البنك الإلكتروني، هذا ما مكن المتعاملين من الاطلاع على أرصدتهم وممارسة خدمات الدفع البنكي من تسديد الفواتير وطلب دفاتر الشيكات .

حسب الكثيرين من المتخصصين والمهتمين بالجهاز المصرف الجزائري فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، ليس فقط لأنه الأكثر انتشارا عبر التراب الوطني، بل لأنه البنك الذي يحظى بسمعة كبيرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي العالمي ولقد اعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا لدراسة قامت بها هيئة Bankers Almanach في سنة 2001 على أنه:

- أول بنك في الجزائر حسب كل المعايير .
- يعتبر ثاني بنك على المستوى المغربي.
- يحتل المرتبة 13 على المستوى الإفريقي من ضمن 326 بنك.
- يحتل المرتبة 14 عربيا من بين 255 بنك شملها التصنيف.
- وعلى المستوى العالمي يحتل المرتبة 688 عالميا من 4100 بنك مصنفة من قبل هذه الهيئة.
- وعلى حسب مجلة « éco-finance » احتل بنك البدر المرتبة الثانية وطنيا بعد البنك الجزائري الخارجي وفي المرتبة الثالثة عشر إفريقيا من بين مائتي بنك إفريقي مصنف بناءا على معيار إجمالي الميزانية، وكان ذلك عام 2003.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حالياً بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي، حيث امتاز خلال العشرية الماضية بـ:

- يعتبر بدر بنك أول بنك في الجزائر يقدم للزبائن خدمة مستحقة ومشخصة بفضل معالجة التسيير وفق منظومة متطورة للإعلام الآلي منتشرة عبر ربوع البلاد.
- استعمال طريقة SWIFT للتحويل الآلي منذ العام 1991.
- المعالجة الآلية لمجموع الحساب الخارجي.
- يحوز البنك على الشبكة الأكثر كثافة.
- يتميز البنك بكونه بنكا شاملا يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية.
- المعالجة الأوتوماتيكية للشبكة على أساس برنامج PROGICIEL خاص ومكيف بهذا البنك، ثم تطويره عن طريق مهندسي البنك في مجال الإعلام الآلي.
- المعالجة في وقت حقيقي وقياسي وعن بعد للعمليات المصرفية بالاعتماد على آلية.
- TELETRANSMISSION وضع الاعتمادات المستددة بصفة تطبيقية خلال 24 ساعة.
- الفحص عن بعد للحسابات من طرف الزبائن وهذا ما جعله يحتل مكانة لا بأس بها في السوق المصرفي الجزائري.
- تجهيز جميع المعاملات الائتمانية.
- فتح حسابات لأي شخص بناء على طلبه.
- تلقي الودائع.
- المشاركة في جمع الادخارات.
- المساهمة في التنمية الزراعية وتطوير القطاع الزراعي.
- ضمان وتشجيع الزراعة والصناعات الزراعية والغذائية والزراعية والصناعية والحرفية.
- التكيف مع المنتجات الجديدة بوجود إدارة ديناميكية.
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق الإلكتروني.
- ضمان التطور المنسجم للبنك في مجالات المتعلقة بأنشطته، مع توسيع و نشر شبكتها.
- رضا عملائها من خلال تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

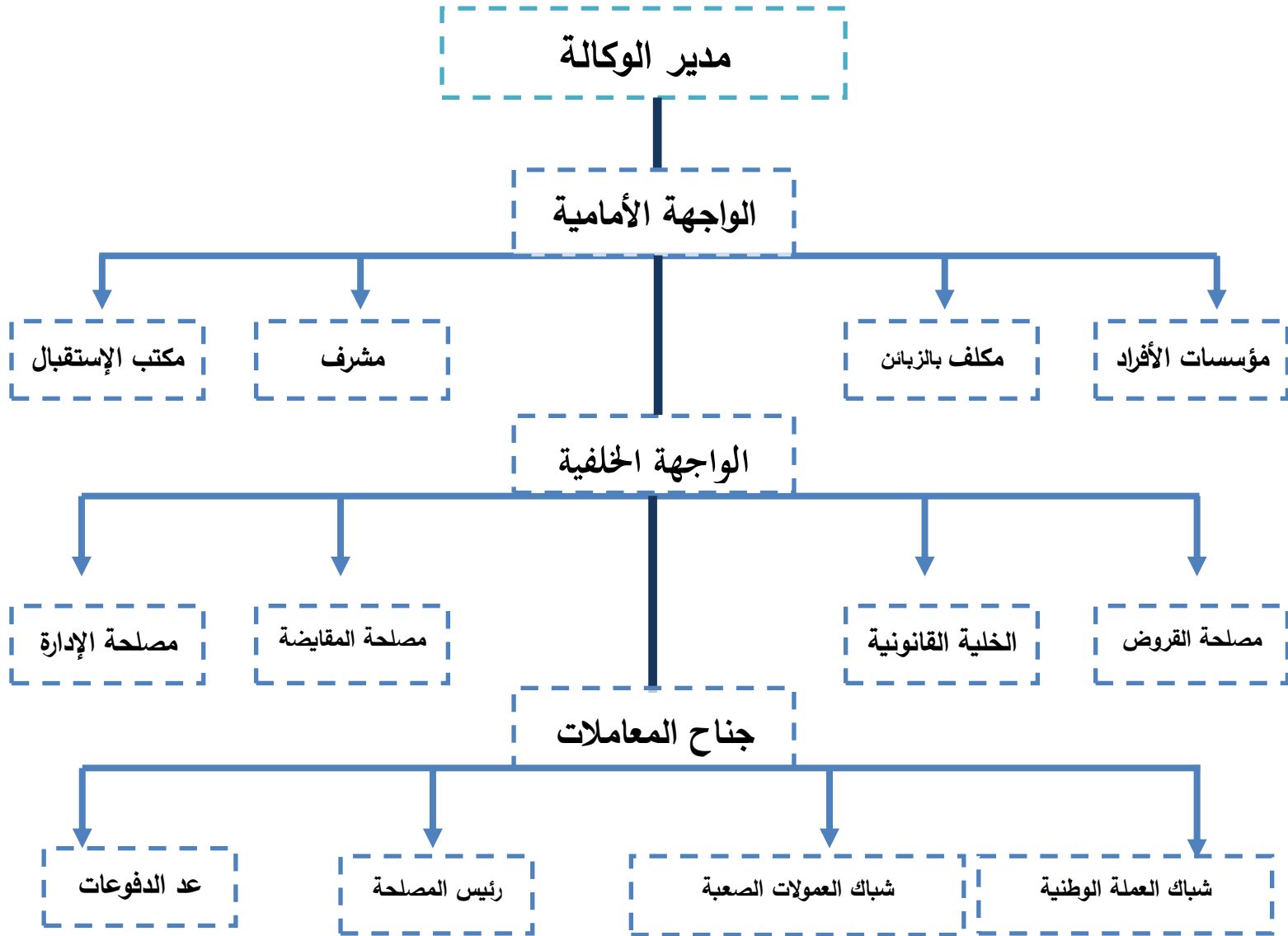
وفي إطار سياسة القروض يقوم البنك بـ:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكفء الموارد.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية والفلاحة

لكل وكالة هيكل محدد من طرف الإدارة العامة، سنقوم فيما يلي عرض الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بـ برج بوعريـريـج فيما يلي:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية والفلاحة "وكالة برج بوعريـريـج"



المصدر: الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR _وكالة برج بوعريـريـج_

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي

تختلف التسجيلات المحاسبية لدى المؤجر والمتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يخضع للنظام الخاص ببنك الجزائر، عن التسجيلات المحاسبية لدى المستأجر والمتمثل في أحد الزبائن والذي يخضع للنظام المحاسبي المالي، أما جبائيا فيجب على كليهما ترجيح الأحكام الجبائية في حالة تعارضها مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي وفيما يلي دراسة لحالة واقعة لعقد إيجار تمويلي تم بين بنك التنمية المحلية وأحد زبائنه حيث تمت العملية كما يلي:

المطلب الأول: ملف عقود الإيجار التمويلي

في 2014/12/21 تقدم الزبون "الفلاح" للبنك من أجل طلب قرض للحصول على قرض لشراء "جرار 68 حصان" بقيمة 1.312.500,00 (انظر الملحق رقم 01)، قام البنك بمنحه وثيقة التي تحتوي فيها جميع الشروط المطلوبة للعقد (انظر الملحق 01)، تم معالجة ملف قرض التمويل الإيجاري الخاص به وفق ثلاث مستويات فلكل مستوى طريقة معينة في دراسة الملف ولقد حدد القانون أجل ثمانية أيام كحد أقصى لدراسة الملف في آخر تعديل وتتم كما يلي:

أولا: على مستوى الوكالة المحلية للاستغلال:

بعد اجتماع اللجنة الولائية التي تصدر قرارات الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لاقتناء العتاد أو التجهيزات الفلاحية، تم إرسال القرار إلى البنك حيث قام هذا الأخير باستدعاء الزبون "الفلاح" الذي شرع بتقديم الوثائق اللازمة وفتح حساب بنكي لدى الوكالة كمرحلة أولى وهي طلب الحصول على قرض إيجاري.

كما قام أيضا الزبون بتسديد أتعاب دراسة الملف و التي تقدر بـ 10000.00 دج، وحصل على وصل استلام أين قدمه للمكلف بالقروض من أجل دراسته دراسة أولية وتتم كتالي:

- مراجعة صحة وصدق الوثائق المكونة للملف المقدم.
- حفظ ووضع رقم الترتيب.
- يتابع المشرف كل الحاجات الخاصة بالصيانة.
- في بادئ الأمر يجب قبض من مبلغ مالي كمصاريف لدراسة الملف.
- إعطاء وثيقة استقبال للملف الموعد انطلاقا من رقم الترتيب.
- وجوب زيارة المكان ومراجعة المعلومات المعطاة (انظر الملحق 03).
- يحول الملف إلى مجموعة الاستغلال الجهوي لدراسته وإتمام المعطيات.

ثانيا: على مستوى مجموعة الاستغلال الجهوي:

بعد انقضاء مدة ثمانية أيام في الوكالة تم إرسال الملف إلى مجموعة الاستغلال الجهوي من أجل إصدار أمر بالموافقة أو الرفض، ويستغرق ذلك أيضا مدة ثمانية أيام بعد انعقاد لجنة القروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال أين تم تحرير الموافقة للزبون "الفلاح" وأرسلت إلى الوكالة، حيث تحتوي الموافقة البنكية على جميع المعلومات الأساسية للمقترض والمقرض: (انظر الملحق 05)

- الاسم واللقب ورقم الحساب البنكي.
- تاريخ انعقاد اللجنة ورقم المحضر.
- نوع القرض، مبلغ القرض، مدة القرض.
- الضمانات الحاضرة والضمانات الغير الحاضرة.

و تمت عملية دراسة الملف كالتالي:

- إعادة مراجعة كل الوثائق المقدمة من طرف الوكالة المحلية للاستغلال.
- دراسة ملف القرض وإصدار الحكم على أساسه الشفوي يتضمن وجه النظر وتعليل الرفض أو القبول.
- وضع تأشيرة السماح أو القبول بالتمويل.
- يحول نسخة من الملف إلى الإدارة الخاصة بالتمويل من أجل رؤيته ومراقبته.

ثالثا: على مستوى الإدارة الخاصة بالتمويل spécifiques financements direction

على مستوى الإدارة الخاصة بالتمويل (spécifiques financements direction la DFS) تمت الدراسة الأخيرة للملف والقيام بالموافقة، حيث تم إعداد مذكرة الاقتراح والموافقة على طلب القرض والتي تتضمن عموما مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي.

رابعا: مرحلة التسليم والتسجيل

بعد أن قام الزبون "الفلاح" بجمع الضمانات الحاضرة في الموافقة البنكية (انظر الملحق 06) استلم نسختين منها للمكلف بالزبائن الذي يرسلها إلى المكلف بالقروض في الوكالة لدراستها وعند انتهاءه يرسلها إلى الخلية القانونية على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال من أجل المصادقة عليها، وبعد المصادقة تم تحرير طلبية الشراء (انظر الملحق 07) تم إرسالها إلى الجهة المعنية بتمويل العتاد (الجرار)، الوكالة هنا متعاقدة مع شركة تسويق المعدات و الآلات الفلاحية PMAT مقرها قسنطينة، فعند توفر العتاد لدى مؤسسة PMAT قام بمراسلة الوكالة من أجل تحديد موعد استلام المعدات والآلات وعند حلول يوم الاستلام تم إرسال وفد مكون من ممثل البنك وممثل من مصالح الفلاحية والزبون "الفلاح" مرفوق بالوثائق التالية:

- قرار دعم المصالح الفلاحية. (انظر الملحق 02).
- دفتر الشروط. (انظر الملحق 01)
- صك بنكي محرر لصالح PMA.
- فاتورة نهائية للعتاد باسم البنك. (انظر الملحق 07).
- طابع جبائي.
- جدول اهتلاك بالمدة المتفق عليها.

الصك البنكي المحرر يمثل 60% من مبلغ القرض البنكي بقيمة 1.3125.000,00 و 10% مساهمات شخصية بقيمة 2.187.50,00 و 30% مبلغ دعم من المصالح الفلاحية (الدولة) بقيمة 656.250,00.

بعد استلام العتاد تم منح الزبون "الفلاح" وثيقة استلام العتاد (انظر الملحق 07)، وبعدها تسديد الالتزام التمويلي بمتابعة تسديد دفعات القرض ومدى التزام الزبون "الفلاح" بالشروط الموضوعية لضمان السير الحسن له وكذلك الحفاظ على حقوق البنك، من خلال وضع نظام للمتابعة الدورية، وخروج محضر معاينة من طرف البنك (انظر الملحق 07) ورئيس مصلحة القروض من أجل التأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف الزبون "الفلاح"، وفي الأخير يتم طلب تحويل نقل ملكية الأصل للفلاح المستأجر للجرار (انظر الملحق 08).

و في دراستنا هذه استفاد الفلاح من قرض إيجاري من أجل الحصول على عتاد فلاحي المتمثل في " جرار 68" حصان من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج حيث بلغ الثمن الإجمالي بدون رسوم HT بـ 2.187.500,00 دج، وأسفرت عملية إبرام العقد الإيجار التمويلي على أهم شروط الكمية المتفق عليها في العقد وجدول الاستحقاق دفعات الإيجار.

يمكن تلخيص شروط عقد الإيجار التمويلي في الجدول التالي:

جدول رقم 02: الشروط الكمية المتفق عليها لقرض الإيجار التمويلي.

2.187.500,00	قيمة المعدات
1.312.500,00	قيمة القرض
218.750,00	المساهمة الشخصية
656.250,00	دعم المصالح الفلاحية
18	عدد الدفعات
كل ثلاثي	أقساط الدفع
5 سنوات	مدة العملية
4%	علاوة
لا يوجد خيار شراء	خيار الشراء

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك

– جدول استحقاق دفعات الإيجار

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإعداد جدول استحقاق الإيجارات الذي يحتوي على مبالغ الإيجارات الدورية واجبة الدفع وتواريخ استحقاقها، حيث يحتوي على ثمانية عشر (18) دفعة، تسدد كل ثلاثي.

يمثل الجدول التالي دفعات الإيجار حيث يمثل (1) و(2) دفعات مدة الإرجاء بقيمة 16.606,25 بتاريخ 2016_03_31 والدفعة الثانية بتاريخ 2016_06_30، أما الدفعة الثالثة سددت بمبلغ 79.575,66 أين بدأ احتساب مبلغ الدفعات بقيمة 69.605,42 بالإضافة إلى مبلغ الكراء (الفائدة) بقيمة 9.940,44، وهي مساوية لباقي الدفعات الموالية الأخرى، وفي تاريخ 2021_03_31 سدد مبلغ بقيمة 26.249,98 والمتمثل في الفائدة الواجب تسديدها في نهاية العقد

وفيما يلي جدول الدفعات لكل ثلاثي كالأتي:

جدول رقم 04: جدول استحقاق الدفعات

رقم الإيجار	تاريخ الاستحقاق	الأجرة.خ.الرسم	مبلغ الرسم	الأجرة المستحقة
1	31_03_2016	16.406,25	0,00	16.406,25
2	30_06_2016	16.406,25	0,00	16.406,25
3	30_09_2016	79.575,66	0,00	79.575,66
4	31_12_2016	79.575,66	0,00	79.575,66
5	31_03_2017	79.575,66	0,00	79.575,66
6	30_06_2017	79.575,66	0,00	79.575,66
7	30_09_2017	79.575,66	0,00	79.575,66
8	31_12_2017	79.575,66	0,00	79.575,66
9	31_03_2018	79.575,66	0,00	79.575,66
10	30_06_2018	79.575,66	0,00	79.575,66
11	30_09_2018	79.575,66	0,00	79.575,66
12	31_12_2018	79.575,66	0,00	79.575,66
13	31_03_2019	79.575,66	0,00	79.575,66
14	30_06_2019	79.575,66	0,00	79.575,66
15	30_09_2019	79.575,66	0,00	79.575,66
16	31_12_2019	79.575,66	0,00	79.575,66
17	31_03_2020	79.575,66	0,00	79.575,66
18	30_06_2020	79.575,66	0,00	79.575,66
19	30_09_2020	79.575,66	0,00	79.575,66
20	31_12_2020	79.575,66	0,00	79.575,66

26.249,98	0,00	26.249,98	31_03_2021	21
1.491.427,96	0,00	1.491.427,96	المجموع	

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لكل من المؤجر والمستأجر.

تتم المعالجة المحاسبية لكل منهما كما يلي:

1. التقييد المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي لدى الفلاح (المستأجر).

بعد حيازة الفلاح على "الجرار 68 حصان" وفقا للشروط المتفق عليها وما تم التعاقد عليه مع البنك، يتعين عليه تسجيل العملية في دفاتره المحاسبية، حيث تتم وفق المراحل التالية:

أولاً: إثبات تسليم الأصل.

إن قيد اليومية الذي يسجل عادة عند إبرام عقد الإيجار التمويلي للتثبيتات في دفاتر المستأجر يكون كالاتي:

		2015_12_30		
	2.187.500,00	من ح/ معدات النقل	215...	
2.187.500,00		إلى ح/ الديون المترتبة عن عقود الإيجار	167	
		استلام الأصل المؤجر		

ثانياً: تسديد فوائد مدة الإرجاء

يمنح البنك للمستأجر مدة إعفاء قبل تسديد دفعات القرض وهي 6 أشهر و التي من خلالها يتم تسديد فائدة وفقا للقيد التالي:

		2016_03_31		
	16.406,25	من ح/ أعباء الفوائد	661	
16.406,25		إلى ح/ البنك	512	
		تسديد الفائدة الأولى لمدة الإرجاء		

أما دفعة مدة الإرجاء الثانية نفس القيد ولكن في تاريخ 2016_06_30 .

ثالثاً: تسديد الدفعات.

نسجل القيد الخاص بتسديد الدفعات (قيمة الدفعة+قيمة الكراء) حيث يقوم المستأجر بتسديدها كل ثلاثي من السنة ويكون القيد الخاص بتسديد الدفعات كالآتي:

- يتم تسديد الدفعة الأولى كالآتي:

		2016_09_30		
	69.605,42	من ح/الديون المترتبة عن عقود الإيجار	167	
	9940,44	ح/أعباء الفوائد	661	
79.575,86		إلى ح/البنك	512	
		تسديد الدفعة الأولى		

- تسجيل قسط الإهلاك:

كما نقوم بتسجيل إهلاك الأصل المؤجر في نهاية كل سنة، حيث أن بداية الاستغلال كانت في 2015_12_30 حيث يتم حسابه بالعلاقة التالية:

قسط الإهلاك = المبلغ القابل للإهلاك ÷ مدة العقد

$$5 \div 2.187.500 = 437.500$$

		2016_12_31		
	437.500	من ح/مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	681	
437.500		إلى ح/إهلاك معدات النقل	28	
		تسجيل قسط إهلاك		

و نقوم بتسجيل تسديد دفعات الإيجار المتبقية بنفس الطريقة أعلاه إلى غاية الدفعة الأخيرة 2020/12/31 .

رابعاً: تسجيل عدم رفع خيار الشراء .

في نهاية الإيجار قام المستأجر بإعادة الأصل المؤجر ويتم تسجيله محاسبياً كالتالي:

		2021_03_31		
	26.249,98	من ح/الديون المترتبة عن عقود الإيجار التمويلي	167	
26.249,98		ح/استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة	781	
		إرجاع الأصل وعدم استعمال خيار الشراء		

ثم يتم إثبات إخراج الأصل المستأجر من أصول المؤسسة عبر يكون التسجيل المحاسبي التالي:

		2022_02_06		
	26.249,98	من ح/إهلاك معدات النقل	28..	
26.249,98		إلى ح/التشبيات	215..	
		خروج التشبيات من عند المستأجر		

و هنا ينتهي التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار لدى المستأجر بتاريخ 2022_02_06.

2. التقيد المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية(المؤجر).

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤجر غير صانع وغير موزع للأصل المستأجر يقوم باقتناء الأصول بغرض تأجيرها للغير حيث يدرجها بصفتها ديون ممنوحة للغير بتاريخ اقتناءها.

وتتم المعالجة المحاسبية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية _BADR_ برج بوعريبيج كما يلي:

أولاً: تسجيل التعهد والالتزام للقرض الإيجاري.

– بعد قدوم المستأجر بإيداعه لطلب قرض إيجار " جرار 68حصان" يقوم البنك بالتعهد لإيجاره وذلك وفقاً للقيود التالي:

1.312.500,00	1.312.500,00	2014_12_21 من ح/ التعهد بالتمويل إلى ح/التعهدات التمويلية المقدمة تعهد البنك بتمويل الفلاح	991 991	921
--------------	--------------	---	------------	-----

بعد قبول ملف قرض المستأجر (الفلاح) من قبل البنك، يقوم هذا الأخير بالوفاء بتعهده وتسجل هذه العملية خارج الميزانية وتفيد عكس العملية المحاسبية السابقة:

1.312.500,00	1.312.500,00	2015_01_06 من ح/التعهد بالتمويل المقدم إلى ح/ التعهد بالتمويل وفاء المؤجر بمنح قرض الإيجار	991 921	991
--------------	--------------	---	------------	-----

– بعد قبول المؤجر بمنح القرض الإيجاري للفلاح، يقوم البنك بتسجيل قيد الالتزام عن طريق فتح الاعتماد المستندي (تعهد مكتوب صادر من البنك بناء على طلب المشتري لصالح البائع) وفقا للقيد التالي:

1.312.500,00	1.312.500,00	2015_12_29 من ح/الإيجار التمويلي لدى البنك إلى ح/الزبون لدى البنك فتح الاعتماد المستندي	366 300	366
--------------	--------------	--	------------	-----

ثانيا: إصدار الشيك للزبون لتسديد قيمة المعدات.

يتم تسديد المعدات بصب المساهمة الشخصية وقيمة القرض في الحساب الجاري للزبون:

1.531.250	1.531.250	2015_12_29 من ح/ الزبون لدى البنك إلى ح/ البنك لتسديد الشيك للمؤسسة الموردة	300 120	300
-----------	-----------	--	------------	-----

ثالثا: تسجيل فاتورة المورد

وذلك بتسليم الشيك للمؤسسة الموردة:

1.531.250	1.531.250	2015_12_30	120
		من ح/ البنك	
		إلى ح/ الموردون	579
		تاريخ تسليم الشيك للمورد	

ملاحظة: قام البنك بتسليم الشيك للمؤسسة الموردة بقيمة 1.531,250، بالإضافة إلى قيمة المساعدة الفلاحية التي قدمت مباشرة من طرف المصالح الفلاحية (انظر الملحق رقم 02)، بقيمة 656.250,00 و التي تمثل 30% من قيمة المعدات.

رابعا: استلام دفعات مدة الإرجاء

ويتم استلامها على دفعتين وفقا للقيد التالي:

16.406,25	16.406,25	2016_03_31	300
		من ح/ الزبون لدى البنك	
		إل ح/ الفوائد المحصلة	7..
		استلام فائدة مدة الإرجاء	

أما الدفعة الثانية تسجل بنفس القيد في تاريخ 2016 06 30.

خامسا: تسجيل الدفعات المحصلة.

يتم تسديد الدفعات كل ثلاثي عبر 18 دفعة يتم تسجيلها كما يلي:

في تاريخ استلام الدفعة الأولى:

		2016_09_30		
	79.575,86	من ح/ الزبون لدى البنك		300
69.605,42		إلى ح/الإيجار التمويلي لدى البنك	366	
9940,44		ح/الفوائد المحصلة	7	
		استلام الدفعة الأولى		

في استلام الدفعة الثانية:

		2016_12_31		
	79.575,86	من ح/ الزبون لدى البنك		300
69.605,42		إلى ح/الإيجار التمويلي لدى البنك	366	
9940,44		ح/الفوائد المحصلة	7	
		استلام الدفعة الثانية		

و تسجل باقي الدفعات بنفس الطريقة إلى غاية الدفعة الأخيرة بتاريخ 2022_02_06.

خامسا: تسجيل عدم خيار الشراء .

في هذه الحالة قام المستأجر بإعادة الأصل و يتم تسجيله كما يلي:

		2021_03_31		
	26.249,98	من ح/التثبيات		2..
26.249,98		إلى ح/ القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقود الإيجار	274	
		عدم إدراج خيار الشراء كتثبيات		

المطلب الثالث: المعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي

هناك عدة امتيازات يستفيد منها أطراف الإيجار التمويلي والتي تم التطرق لها في الجزء النظري ومن بينها:
بالنسبة للمؤجر:

يستفيد البنك من عدة امتيازات يمنحها المشرع الجزائري ومن بينها:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA للمعدات المقتناة "جرار 68 حصان" التي قام بها البنك في إطار عمليات الإيجار التمويلي بقيمة 371875 دج (قانون المالية 2008).
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للإيجار المدفوع كقرض إيجار على التجهيزات الفلاحية والمتعلقة بالقطاع الفلاحي، المصنعة في الجزائر (قانون المالية 2009)، وهذا ما يبرزه جدول الإهلاك السابق ذكره.

حيث أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية استفاد من هذا المرسوم عند شراء العتاد الفلاحي "جرار 68 حصان" المصنع في الجزائر والذي قام بتأجيره للفلاح أي أنه لا يدفع الرسم على القيمة المضافة بقيمة 371875 دج.
بالنسبة للمستأجر:

يستفيد الفلاح أيضا من امتيازات والمتمثلة في ما يلي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) على التجهيزات الفلاحية المصنعة في الجزائر.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص دفعات الإيجار، وهذا ما يبرزه جدول استحقاق الدفعات السابق ذكره.
- حيث أن الفلاح استفاد من الإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة بقيمة 371875 دج.

خلاصة الفصل الثاني:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك عمومي، فهو متخصص في تمويل جميع الأنشطة والهياكل المتعلقة بالقطاع الفلاحي والصناعات التقليدية والحرف الريفية وبدأ تمويل العتاد الفلاحي عن طريق تقنية الإيجار التمويلي سنة 2008، وتم التعامل به إلى يومنا هذا لما حققه من رواج خاصة في مجال منح القروض التمويلية وذلك من خلال جودة الخدمات التي يقدمها، إضافة إلى معالجة ودراسة الملفات في الإجابة على طلبات التمويل إذ لا تتعدى شهر (30 يوما) حيث يوجد مختصين في إعدادها، على عكس المؤسسات المالية والبنوك الأخرى التي عادة ما تتعدى (6 أشهر). كما تطرقنا إلى ميكانيزم الإيجار التمويلي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث يمر بعدة مراحل يتم من خلالها اتخاذ القرار إما برفض أو قبول ملف الزبون وفي حالة قبول الملف تبدأ عملية التمويل بالإيجار التمويلي عن طريق إبرام عقد ما بين البنك والزبون الطالب للتمويل.

وتعرضنا كذلك إلى المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي التي يقوم بها البنك وفق النظام المحاسبي المالي، بعد توفير البنك العتاد للزبون في بداية العقد حيث يبدأ هذا الأخير باستغلال الأصل وتسجيله في دفاتره المحاسبية، وأيضا الجانب الجبائي حيث يستفيد كل من المؤجر والمستأجر من الإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة حسب المشرع الجزائري الذي يعفي من دفع للضريبة العتاد الفلاحي المصنع في الجزائر.

يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجدية في إجراءات التعامل بهذه التقنية الحديثة التي أصبحت موضوع الساعة، كما يسهل على الزبون في الحصول على الأصل، وهذا ما جعله يكتسب مكانة جيدة ومرموقة في السوق الجزائري.

الختامة

من خلال هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حول كيفية المعالجة المحاسبية لقرض الإيجار التمويلي وفق للنظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في الجزائر، أين تم تسليط الضوء في الجانب النظري على ماهية الإيجار التمويلي من خلال التعريفات المختلفة والتطرق لأهم مزاياه وعيوبه بالنسبة للمؤجر والمستأجر وكذا حددنا خصائصه ثم انتقلنا إلى المعالجة المحاسبية والجبائية له، لنختم دراستنا بفصل تطبيقي استطلعنا من خلاله الإلمام بجوانب الموضوع ومعاينة عقود الإيجار التمويلي عن كثر (الواقع العملي).

✚ اختبار صحة فرضياتنا:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حول كيفية المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي وفق كل من النظام المالي المحاسبي والنظام الجبائي في الجزائر، خلصنا إلى نتائج اختبار الفرضيات وهي كما يلي :

أما بالنسبة للفرضيات الفرعية فكانت نتائجها كمايلي :

- بخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة بأنه الإيجار التمويلي عملية تجارية تخضع لضوابط قانونية و تقنية تمويلية تمنح امتيازات لكل من للمؤجر و المستأجر قد تم تأكيد صحتها، وذلك من خلال وجود قوانين ومراسيم تضبط العملية التمويلية وكذا قوانين أخرى تمنح مزايا جبائية لكل من المؤجر والمستأجر.
- أما بخصوص الفرضية الثانية والمتعلقة بمدى توافق التشريعات والقوانين المحاسبية والجبائية في التشريع الجزائري تم نفي صحة هذه الفرضية، بسبب عدم توافق الجانب المحاسبي مع الجانب الجبائي لعقود الإيجار التمويلي، حيث حسب مبادئ النظام المحاسبي المالي الذي يقوم أساسا على التمييز والفصل بين حق الانتفاع (الملكية الاقتصادية) وحق التصرف (الملكية القانونية) يعتبر المستأجر مالكا للأصل المؤجر ويقوم باهتلاكه طوال مدة الانتفاع به، على عكس القوانين الجبائية التي تنفي صفة المالك عن المستأجر التي تمنع عنه اهتلاك الأصول المستأجرة في حين تسمح له باعتبار دفعات الإيجار أعباء مالية قابلة للخصم، وتعتبر المؤجر هو المالك للأصل المؤجر ومن حقه اهتلاكها باعتباره المالك القانوني له، وبالتالي فالمشرع الجبائي يفرض على كل طرف إجراء تعديلات على القوائم المالية لتصحيح النتائج الجبائية تبعا للأحكام المنصوص عليها.
- في حين أن الفرضية الثالثة والتي تفيد بان البنك يستند في تسجيلاته المحاسبية المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي على النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي فقد تم تأكيد صحة الفرضية من خلال دراسة التسجيلات المحاسبية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

✚ **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- التعرف على مختلف المصطلحات المتعلقة بموضوع الإيجار التمويلي وسهولة استعمالها مستقبلا.
- تأخر الجزائر في تبني تقنية التأجير التمويلي راجع بالأساس إلى غياب تنظيم وتأطير قانوني خاص بها، فقد تم تقنين هذا النوع من العقود بداية من سنة 1996.
- تعتبر الحاجة المتزايدة لوسائل التمويل، والمناخ الاقتصادي الذي يشهد نموا اقتصاديا متزايدا من بين أبرز العوامل التي ساهمت في ظهور تقنية التمويل بعقود الإيجار.
- الإيجار التمويلي كتقنية، بالرغم من ما لها من مزايا وما عليها من عيوب، تبقى ذات أهمية كوسيلة تمويل متخصصة، تلجأ إليها المؤسسات المستأجرة لتغطية العجز في قدراتها التمويلية.
- للعقد طرفان هما المؤجر والمستأجر، حيث يأخذ صفة المؤجر البنك أو مؤسسة مالية أو شركة إيجار.
- تمتهن هذا النوع من التمويل، أما المستأجر فهو متعامل اقتصادي قد يكون شخص طبيعي أو معنوي.
- الإيجار التمويلي عملية مقيدة بقوانين وضوابط لا يمكن الخروج عليها .
- صيغة عقد الإيجار التمويلي صيغة مستحدثة تمنح أطراف العقد مزايا، وتمنح بشروط خالية من التعقيدات.
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة برج بوعرييج- بتسيير جميع قروضه التمويلية ومعالجتها وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي.
- يعتبر عقد الإيجار التمويلي أحد أهم بدائل التمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونه يوفر لها كل ما تحتاجه دون شراء هذه الأصول التي قد تكون تكلفة شرائها ضخمة جدا.
- من إيجابيات التمويل عن طريق الإيجار التمويلي انه لا يتطلب تمويل ذاتي.
- ينتهي عقد الإيجار عند شراء الأصل أو إرجاعه للمؤجر.

✚ **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها :
 -التشجيع إلى اللجوء لتقنية الإيجار التمويلي و ذلك بتخفيف شروط منحه.
 دعوة المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام التأجير التمويلي في تعاملاتها.

-تقديم تسهيلات مزايا أكثر للمتعاملين بالإيجار التمويلي .

-دعوة الجامعات ومن خلالها كل الأكاديميين إلى المساهمة في تطوير الإيجار التمويلي من خلال المؤتمرات و الندوات العلمية .

-الاهتمام أكثر بهذا النوع من العقود وتطويره مع مواكبة التطورات المحاسبية الدولية.

- ضرورة التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في التشريع الجزائري.

✚ آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- أهمية الإيجار التمويلي في دعم المؤسسات الناشئة .
- مدى توافق المحاسبة و الجباية في معالجة عقود الإيجار التمويلي.
- إمكانية تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية.
- أهمية المعالجة المحاسبية لقرض الإيجار التمويلي في البنوك.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- طه محمد أبو العلا، الإيجار التمويلي الحقيقي للمعدات الإنتاجية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.
 - معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
 جمعية حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2014.

لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات و تطبيقاتها، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2011.
 عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، بدون دار النشر، الطبعة الأولى، 2011.
 كتاب جماعي، مستجدات نظام الاعتماد الإيجاري وطرق تفعيله كبديل تمويلي للمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2020.

ثانياً: الرسائل الجامعية

حميدي أحمد سعيد، محاسبة عقود الإيجار التمويلي و دوره في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية المسيلة)، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة (2)، 2013/2014.
 رزاق محمد، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود الإيجار التمويلي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقره، بومرداس، 2015.

ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

ميلود بورحلة، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار حسب المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 08، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، الجزائر، 2020.
 إبراهيمي عبد الله، قرض الإيجار 'leasing' في الجزائر فرصة جديدة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002

رابعاً: التشريعات القانونية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قرار مؤرخ في 26 يولي، 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات قواعد سيرها، الجريدة الرسمية، عدد 19، 25 مارس 2009.
 المادة الثانية عشر من الأمر 09_96 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري، الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 3، الموافق لـ 14 جانفي 1996.

الملاحق

- WILAYA: B.B.Argeridj.
- DAIRA: Mansourah.
- COMMUNE: Haraza
- SUBDIVISION: Mansourah.

Opération Leasing

CAHIER DES CHARGES TYPE DEFINISSANT LES CONDITIONS DE MISE EN
ŒUVRE DU SOUTIEN SUR LE FONDS NATIONAL DE DEVELOPPEMENT
AGRICOLE POUR L'ACQUISITION DE MATERIEL ET EQUIPEMENTS
AGRICOLES FABRIQUES LOCALEMENT

N°.....:Le:

Le présent cahier des charges est passé :

Entre,

- Le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, représenté par le Directeur des Services Agricoles de la Wilaya de B.B.Argeridj.

D'une part,

Et

1- L'exploitant :

- Nom et prénom: Né le à
- Fils de: et de:
- Représentant l'exploitation (préciser la nature juridique): Privée.
- En sa qualité de: Exploitant privée.
- Demeurant au: C: Haraza D: Mansourah W: B.B.Argeridj.
- Numéro de la carte d'agriculteur: 093409/01/31/34/34 délivrée le: 01/04/2013.
- Par la chambre d'agriculture de la wilaya: B.B.Argeridj.
- P.C n°: 34/03/3881/11 Délivré le: 19/12/2011
- Par la Daïra de: Mansourah Wilaya de: B.B.Argeridj

2- Entreprise/établissement:

- Dénomination: //
- Nature juridique: //
- Raison sociale: //
- Numéro du registre de commerce: // délivré le: //
- Par: //
- Représenté par: //
- Qualité: //
- CNI/Permis de Conduire n°: // délivré: //
- Par la Daïra de: // Wilaya de: //

3- Coopératives/Associations :

- Dénomination: //
- Nature juridique: //

- Raison sociale : //
- Numéro de l'agrément: // délivré le: //
- Par: //
- Représenté par : //
- Qualité : //
- CNI/Permis de Conduire n°: // délivré le: //
- Par la Daïra de: // Wilaya de: //

D'autre part,

Il a été convenu ce qui suit :

Article 1^{er} : Objet du cahier des charges

Le présent cahier des charges a pour objet de définir les conditions d'utilisation rationnelle et profonde de matériels et équipements agricoles, acquis dans le cadre du dispositif de soutien, à fin de contribuer à l'intensification et au développement de la production agricole.

Art 2 : bénéficiaire du soutien de l'Etat :

Le soutien est octroyé à Mr. ~~XXXXXXXXXXXX~~ conformément à :

- La délibération du CTW, numéro du PV... 1112..... en date du 15/10/2015
- La décision n° 12345..... du 15/10/2015 portant octroi du soutien sur le Fonds National de Développement Agricole pour l'acquisition de matériel et équipements agricoles fabriqués localement.

Art 3 : Renseignements sur le bénéficiaire

- Localisation : C: Mansourah
- Lieu dit: Ouled Oufelass C: Haraza D: Mansourah

PATRIMOINE : (à préciser en location ou propriétaire selon le cas)/ Privée

3-1 Foncier :

SAT (ha): 06 Ha, 06 Ares et 34 Cars.
SAU (ha): 06 Ha, 06 Ares et 34 Cars.
Dont SAU irriguée (ha): //
Superficie prise en location: //

Art 4 : nature du soutien:

Le soutien concerne le matériel et équipements agricoles figurant sur le tableau annexé au présent cahier des charges et qui est partie intégrante, d'un montant de : **656 250,00 DA** représentant le montant de la subvention à la charge du FNDA ;

Le montant du soutien accordé porte sur le matériel et équipements agricoles retenues dans le présent cahier des charges.

Art 5 : obligations du bénéficiaire

Le bénéficiaire s'engage à :

- Améliorer d'avantage les liminaires techniques à l'issus de l'acquisition de matériel et équipements agricoles
- Réaliser l'ensemble de matériel et équipements agricoles prévues dans le cahier des charges (voir tableau en annexe) ;
- Respecter rigoureusement l'échéancier de ces matériels et équipements agricoles ;

- Faciliter l'accès à son exploitation aux agents habilités par l'administration (administration centrale, direction des services agricoles de la wilaya, les institutions techniques) pour le suivi, l'évaluation et le contrôle de l'utilisation de ces matériels et équipements agricoles acquis dans le cadre du dispositif de soutien ;

En cas de non respect de ses engagements, le bénéficiaire s'exposera aux mesures prévues aux articles 9 et 10 du présent cahier des charges.

Article 6 : obligations de l'administration

L'administration s'engage à :

- Apporter son assistance technique pour la réalisation du programme de développement agricole ;
- Suivre, coordonner et de contrôler la bonne exécution des acquisitions de matériels et équipements agricoles inscrites dans le présent cahier des charges ;
- Libérer au profit de l'opérateur l'A S F, après livraison du matériel dûment constaté par la DSA.

Article 7 : durée de réalisation

La durée de réalisation du projet est fixée à Douze (12) Mois à compter de la date de signature de la décision n°.....*12/13*.....du*12/13/2015*..... portant octroi du soutien sur le Fonds National de Développement Agricole pour l'acquisition de matériel et équipements agricoles fabriqués localement.

Article 8 : Suivi et contrôle

Des actions de suivi et de vérification auprès de bénéficiaire de matériel et équipements agricoles dans le cadre du dispositif de soutien peuvent être effectuées par l'administration centrale et /ou ses services déconcentrés.

Dans le cas de l'indisponibilité du matériel et équipements agricoles confirmés auprès de l'entreprise concerné, la présente décision peut être prolongée d'une année supplémentaire.

Article 9 : mesure à prendre en cas de défaillance

En cas de défaillance, le bénéficiaire, de matériel et équipements agricoles dans le cadre du dispositif de soutien, aux fins d'une exécution rationnelle des programmes de développement agricole est mise en demeure pour se conformer aux clauses du présent cahier des charges ; il sera considéré défaillant dans les cas suivant :

- Le bénéficiaire n'a pas volontairement procéder à l'enlèvement de matériel et équipements agricoles dont il a bénéficié dans le cadre de programme de soutien,
- Le bénéficiaire a procédé à la revente de ces matériels et équipements agricoles à une tierce personne.

Dans le cas, ou le bénéficiaire est considéré défaillant, l'administration va :

- Procéder à l'annulation de la décision d'octroi de soutien et sa remboursement ;
- Engager de poursuites judiciaires à son encontre
- Le bénéficiaire défaillant sera interdit d'accès à tous les programmes et actions bénéficiant de soutien du secteur et ce pour période de dix (10) ans.

Article 10 : cas de force majeure

En cas d'événement imprévisible, insurmontable et indépendant de la volonté du bénéficiaire du soutien de l'Etat dûment constaté par la Direction des Services Agricoles de la Wilaya, le Comité Technique de la Wilaya va soumettre à la direction de la régulation et du développement des productions agricoles des propositions nouvelles à appliquer.

قائمة الملاحق

Article 11 : entrée en vigueur

Le présent cahier des charges entre en vigueur à compter de sa signature par les parties contractantes.

Signature du bénéficiaire, précédée de la mention manuscrite « lu et approuvé »

Mr/FEDDECHE Mouloud

توجد في
[Signature]

شماره حساب: 34/03/3884111 (شماره)
شماره حساب: 2011/2/15

[Signature]

شماره الحساب: 34/03/3884111 (شماره)
شماره الحساب: 2011/2/15

Signature du Directeur des Services Agricoles.

[Signature]

قائمة الملاحق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES : B.B.Arreidj

- Subdivision: *Mansourah*
- Commune: *Haraza*
- Bénéficiaire: ~~XXXXXXXXXX~~
- N° cahier des charges: *1237* du: *12/12/2014*
- Décision N°: *1247* du: *12/01/2015*

Année	Code	Nature d'opération	Unité	Quantité	Montant d'Investissement	Montant de Soutien	Montant de Crédit	Auto Financement	Durée Réalisation
2014/2015		Acquisition d'équipements agricoles (Leasin-FNDA)							2014/2015
		Tracteur C 6807 BH (68 CV) avec arceau	U	1	2 187 500,00	656 250,00	1 312 500,00	218 750,00	
TOTAL					2 187 500,00	656 250,00	1 312 500,00	218 750,00	12 Mois

Signature du bénéficiaire agricole Précédée de la mention manuscrite "Lu et approuvé"

Signature du directeur des Services Agricole

Handwritten notes and signature:
 2014/2015
 1237/3334/12
 2014 12 120




REPUBLIQUE ALGERIENNE DE DEMOCRATIE ET DE JUSTICE
Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural
DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES

Wilaya de: B.B.Arreridj
Subdivision de: Mansourah

Opération Leasing

**DEMANDE DE SOUTIEN POUR L'ACQUISITION DE MATERIEL
ET EQUIPEMENTS AGRICOLES FABRIQUES LOCALEMENT**

Présentée par M: FEDDECHE Mouloud en qualité de: exploitant privée; pour l'acquisition de matériel et équipements agricoles fabriqués localement:

Cadre réservé à l'Administration

- N° Dossier:..... 21..... Date de dépôt:..... 01/04/2015.....
- Structure de dépôt:..... Date de transmission à la DSA:..... 01/04/2015.....
- Date de réception par la DSA de la Wilaya..... 01/04/2015.....
- Date de réception du dossier par Banque agricole de développement rural de :..... Le:.....

I - IDENTIFICATION DU DEMANDEUR

- Forme juridique de l'exploitation: Privée.
- Personne physique: Nom et Prénom: ~~XXXXXXXXXXXX~~
- Né le: ~~XXXXXXXXXX~~ à ~~XXXXXXXXXX~~
- Fils de: ~~XXXX~~ et de: ~~XXXXXXXXXX~~
 - Personne morale : Nom et Prénom du Responsable: //.
 - Personne physique: Nom et Prénom du Responsable: ~~XXXXXXXXXXXX~~
 - Adresse du promoteur : Ouled Oufelass C: Haraza D: Mansourah W: B.B.Arreridj

II- IDENTIFICATION DE L'EXPLOITATION

- Adresse de l'exploitation : Ouled Oufelass C: Haraza D: Mansourah W: B.B.Arreridj.
- Adresse du promoteur : Ouled Oufelass C: Haraza D: Mansourah W: B.B.Arreridj.
- Surface totale de l'exploitation en hectares: 06 Ha, 06 Ares et 34 Cars.
- Surface agricole utile (SAU) en hectares: 06 Ha, 06 Ares et 34 Cars.
- Spéculations dominantes avec superficie en hectares : Céréaliculture et Oléiculture.
- Ressources hydriques disponibles: //
- Nature: //.
- Débit: //.
- Equipements: //.

DECIDE :

Article 1^{er}. – Le matériel et l'équipement agricole à acquérir et consigné dans le cahier des charges susvisé, qui fait partie intégrante de la présente décision, est accordé pour son acquisition avec le concours du fonds national de développement agricole (FNDA) dans le cadre des programmes de développement du secteur agricole.

Article 2. – Les matériels et les équipements agricoles à acquérir, sont repris en détail dans le cahier des charges (annexe 4 de la décision n°769 du 12/08/2014 susvisée) pour le montant global de soutien ci après :

*Montant total des actions et opérations à réaliser = 218 7500, 00 DA

*Montant total du soutien retenu = 6 56250 , 00 DA.


*Pourcentage moyen du soutien= 30% DA

Article 3. – Les dépenses à la charge du FNDA, devront être effectuées effectué par l'institution financière spécialisée territorialement compétente après service fait dûment attesté par le DSA et en conformité avec les dispositions de la décision n°769 du 12/08/2014 susvisée.

Article 4. – La durée de réalisation de l'action est fixée à douze (12) mois.

Article 5. – le directeur de la BADR , le chef de service de l'organisation de la production et de l'Appui technique (SOPAT) et le subdivisionnaire territorialement compétent sont chargés chacun en ce qui le concerne de l'exécution de la présente décision qui prend effet à partir de la date de sa signature .

Directeur des Services Agricoles



REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES DE LA WILAYA DE B.B.A

Décision n°1247 du 18/01/2015 correspondant au 27 Rabia Elawal 1436 portant octroi du soutien Sur le fonds national de développement agricole pour l'acquisition de matériel D'équipements agricoles fabriqués localement

Le directeur des services agricoles de la wilaya de B.B.A,

-Vu l'arrêté interministériel du 2 jourmada Ethania 1435 correspondant au 2 avril 2014 déterminant la nomenclature des recettes et des dépenses du compte du compte d'affectation spéciale n° 302-139 intitulé « fonds national de développement agricole » ;

-Vu l'arrêté interministériel du 2 jourmada Ethania 1435 correspondant au 2 avril 2014 fixant les modalités de suivi et dévaluation du compte d'affectation spéciale n° 302-139 intitulé « fonds national de développement agricole » ;

-Vu la décision n° 769 du 12/08/2014. Fixant les conditions d'éligibilité au soutien sur le compte d'affectation spéciale n° 302-139 intitulé « fonds national de développement agricole », ligne 1 « développement de l'investissement agricole », ainsi que les modalités de paiement des subventions.

-Vu la convention du 12 janvier 2009, modifiée et complétée, signée entre le ministère de l'agriculture et du développement rural et la banque de l'agriculture et du développement rural « BADR » relative aux dépenses imputables aux comptes d'affectation spéciale du secteur de l'agriculture ;

-Vu la demande de soutien formulée en date du 05/01/2015 Par [REDACTED] en qualité d'Agriculteur

-Vu le procès verbal n° 142 du 15/01/2015 du comité technique de wilaya ;

-Vu le cahier des charges n° 1237 signé le 18/01/2015; par Mr [REDACTED] ; agissant pour le compte de **Exploitant privé** ; situé (e) à (lieu dit) **OULED OUGLASS**

Commune **HARRAZA** daïra **MANSOURA** wilaya **B.B.A** ;

قائمة الملاحق

III – NATURE ET MONTANTS DES BÉNÉFICES

Type de matériel et d'équipement agricole	Puissance et autres indications	Nombre	Prix de vente réel (DA)	Prix de vente Sotenu (DA)
Tracteur	C 6807 FBH avec arceau	1	2 187 500,00	1 531 250,00
TOTAL			2 187 500,00	1 531 250,00

Fait à: B.B.Arreridj, Le: 21/12/2014

Nom et Prénom de Demandeur: [REDACTED]

Signature Authentifié



[REDACTED]
24/03/2014
20.11.142.145



قائمة الملاحق

II - OBJET DU CREDIT

o Matériel(s) et équipement(s) ⁽²⁾:

Description	Nombre	Fournisseur	Prix H.T DA	Prix T.T.C DA

o Véhicule(s) ⁽²⁾:

Description	Nombre	Fournisseur	Prix H.T DA	Prix T.T.C DA
TRAC C 650 Four agricole	01	PITAT Constructeur	2 171 000	2 395 575,00

Je certifie que les informations fournies ci-dessus et les documents complémentaires remis avec cette demande de crédit, sont sincères et exacts. Je m'engage à tenir la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural - BADR informée de toute modification relative aux informations ci-dessus communiquées.

Fait à : ...Bou... Le : ...2016/05/15...

Signature et cachet

(1) joindre l'agrément ANDI pour les avantages accordés

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLÈS
DE LA WILAYA DE BORDJ BOU ARRERIDJ
SUBDIVISION DE L'AGRICULTURE DE MANSOURA
N°/2015

PV DE CONSTAT D'UNE EXPLOITATION AGRICOLE

L'An deux mille quinze et le cinq du mois de janvier Nous cités ci-dessous
déclarons que l'exploitation agricole de MR : ~~.....~~

Commune de Harraza comporte les éléments suivants.

A. Production végétale :

1. Superficie :

S.A.T	S.A.U	SUP irrigué
06 ha 06 ar 34 cars	06 ha 06 ar 34 cars	/

1.3. Superficiés des cultures dominantes pratiquées :

Nature	BD	BT	Orge	Avoine	Fourrage
Sup	/	/	/	/	/
Livraison	/	/	/	/	/
C.C.L.S	/	/	/	/	/

2. Plantations : superficies en rapport (ha) :

Arboriculture100.....

Oléiculture600.....

AutreCéréaliculture.....

3. Cultures maraichères :/..... (ha)

4. Ressources en eau :

Type de ressources	Nombre	Débit ou capacité
• Forage	/	/
• Puits	01	1 l/s
• Oued	/	/
• Autres	/	120m ³
• Bassin	01	

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DEMANDE DE FINANCEMENT (ANNEXE 1)

I - IDENTIFICATION DU CLIENT

Nom ou Raison sociale: ~~.....~~

Forme juridique :

- Personne physique (affaire personnelle)
- E.U.R.L
- S.A.R.L
- S.P.A
- SNC

- Client de la BADR : Oui - Non (*)
- Consultation de la Centrale des Risques « Banque d'Algérie ».

Adresse professionnelle :

Téléphone : ~~.....~~

Adresse personnelle du demandeur : ~~.....~~

Téléphone : ~~.....~~

Nature de l'activité : *Commerce*

Chiffre d'affaires prévisionnel: *2.520.449,21*.....DA

Création.....

Extension.....

Revenus nets ou bénéfice prévisionnel : *5.000.000,00*.....DA

(1) - Rayer la mention inutile

Bordj Bou Arreridj, Le 21/12/2014

Mr: ██████████
Commune: ██████
Daïra: Mansourah
Wilaya: B.B.Arreridj

A Mr: Le Directeur de l'Agence
BADR Commune: Medjana
Daïra: Medjana
Wilaya: B.B.Arreridj

Objet : Demande de crédit.

Monsieur le directeur de l'Agence : B.A.D.R de Medjana:

J'ai l'honneur de venir très respectueusement solliciter votre haute bienveillance de bien vouloir accepter ma présente demande de crédit dans le cadre leasing

Je vous informe Monsieur le Directeur que le montant sollicité par le biais de la présente demande s'élève à : 1 312 500,00 DA. Soit : un million trois cent douze et cinq cent dinars ; pour l'acquisition de matériel agricole :

- Tracteur C 6807 68 CV avec arceau

Dans l'attente d'une suite favorable, veuillez agréer Monsieur le directeur, l'expression de ma profonde considération.

Signature de l'intéressé : FEDDECHE Mouloud



34 N° 31372-1
20.12.14 142149



BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER DE CREDIT

Bordj Bou Arréridj le 03/03/2015

Groupe Régional d'Exploitation de : Bordj Bou Arréridj

Indice : 034

Agence Locale d'Exploitation de : Bordj Bou Arréridj

Indice : 696

Reçu de : [REDACTED]
 Pour le compte de : [REDACTED]

Nature du crédit sollicité : Exploitation Investissement

Montant du crédit sollicité : 1.312.500,00 DA.

Délai de réponse fixé pour le dossier :

30 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Agences

35 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Régionaux

45 jours calendaires : dossiers relevant des pouvoirs Centraux

Cher client,

Le présent document vous permet de protester auprès de la Direction du Réseau d'Exploitation (DRE) en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés.

Coordonnées de la Direction :

Téléphone /Fax : 021/ 69-85-05

Il est précisé que les délais de réponse ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations réclamés (y compris les compléments).

L'accusé de réception ne vaut pas engagement, de quelque nature que ce soit, en matière d'octroi de crédit.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural



[Handwritten signature]

4

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
« AUTORISATION D'ENGAGEMENT »

Date 01.12.2013

Organe de décision (1) AGENCE : ALE DE BBA 696 Date du comité 01.12.2013 PV N° 46/2013

Structure émettrice(2) AGENCE : ALE DE BBA 696 Emprunteur [REDACTED] activité
CEREALICULTURE N° de compte A OUVRIER Agence domiciliaire BBA 696 de rattachement
BBA 034 cote du risque emprunteur :

Groupe d'appartenance

Type de prêt ou de crédit	Montant	validité	Date limite D'utilisation « 6 »	Durée d'amortissement « 7 »	Différé Partiel « 7 »	Différé Total « 7 »	Taux ou Marge « 7 »	Taux commission D'engagement
CREDIT-BAIL	1.125.000.00 DA		06 mois et 10 jours	054 mois		06mois	Selon En	Taux Vigueur

Garanties et réserves bloquantes :

- Engagement notarié de souscrire une DPAMR.
- Acte de propriété ou bail de location des terres d'exploitation.
- Contrat bail dument enregistré au niveau de la chambre d'enregistrement.
- Convention de prêt
- Versement des frais d'étude du dossier (10 000.00 DA)
- Versement de l'apport personnel de 187.500.00DA
- Annexe 07 (lettre d'engagement) + Annexe 01 (demande de financement).

Garanties et réserves non bloquantes

- DPAMR du matériel agricole.
- Factures commerciales au nom de la BADR (EPE-PMAT), bon de livraison au nom de la BADR, carte grise au nom de la BADR
- Enregistrement du contrat bail auprès du CNRC.

Observations : selon PV CCT Agence N° 046/2013 DU 01.12.2013

- Exonération du TVA des biens et équipements acquis et des loyers versés dans le cadre du crédit-bail sur le matériel agricole produit en Algérie (ART17 de la loi de finance 2008)
- Les conventions de prêt et le contrat crédit-bail doivent être enregistrés au niveau de la chambre d'enregistrement du timbre territorialement compétente et doivent être signés avant tout déblocage de fonds.
- La chaine de billets à ordre doit être remplie, signée par le client et timbrée après la délivrance du tableau d'amortissement.
- La mise en place de nos concours est subordonnée au recueil des garanties et la levée des réserves suscitées.

Réf : AUT 1

Signature (S) Habilitée

Banque de l'Agriculture et du Développement
Groupe Régional D'exploitation de B.B.
Cellule Juridique.

Réf/L.L / N° 15/15

B.B.A le : 28 Décembre 2015

ALE de B.B.A « 696 »

Objet : Validation des Réserves et Garanties bloquantes.

- 1/ Engagement notarié de souscrire une DPAMR et de son renouvellement.
- 2/ Acte de propriété des terres d'exploitation.
- 3/ Contrat bail dument enregistré au niveau de la chambre d'enregistrement.
- 4/ Chaîne de billet à ordres pour les loyers et la valeur résiduelle.
- 5/ Convention de prêt
- 6/ Versement des frais d'étude du dossier (10000.00).
- 7/ Versement de l'apport personnel.

Concernant le dossier de crédit de Mr : ██████████ C/C : ██████████
Type de prêt : CMT **Crédit Bail** Montant DA **1.312.500,00**

Faisant suite à l' AUT1 CCT ALE de B.B.A « 696 » N° 141 /13 du 25.11.2015 et en application de la DR N° 06 /
du 02.02.2006 relative à la nouvelle procédure de validation des garanties recueillies dans le cadre des dossiers de
crédits, nous validons les garanties et réserves prévus par l'aut1 :

Références d'enregistrements :62...../14 Agricole (Leasing).

- 1- Acte d'engagement de souscrire une DPAMR avec renouvellement, établi le 23.12.2015 sous le N° 665/15
- 2- Acte propriété enregistré auprès de la conservation foncière le : 09.04.2003.

Pour nous permettre de procéder à la formalisation de toutes les réserves et les garanties non bloquantes
citées par le ticket d'autorisation notamment - DPAMR des équipement financés – Facture commerciales
au nom de la BADR (EPI- PMAT), Bon de livraison au nom de la BADR, Carte grise au nom de la BADR,
- Enregistrement du contrat bail auprès du CNRC – Déclaration à la DEG « 119 ».

De veiller au bon recueil de ces dernières et de nous les transmettre dans les meilleurs délais pour validation.

Bonne Réception.

N.B/ : faire parvenir à la S/D du suivi, le PV soldant la visite sur site de constatation le matériel financée,
en présence des parties concernées, conformément aux instructions en vigueur.

 La Direction Intérimaire
██████████

Le C / du service juridique et contentieux
██████████

Copie : S/D.S.R.P
S/D.E



وزارة الزراعة والتنمية الريفية

البنك الجزائري للتمويل الزراعي والريفي
بنك الجزائر للتمويل الزراعي والريفي
بنك الجزائر للتمويل الزراعي والريفي

BBA le 14.Janvier 2018

Réf : L/L/ MW...../2018

ALE de B.B.ARRERIDJ '696'

Objet : Validation des réserves et Garanties non bloquantes.

Dossier de Mr : ██████████ C/C : ██████████
CMT Crédit bail N° 62/14 Agricole (Céréaliculture) DA 1.312.500,00

Conformément aux instructions contenues sur le ticket d'autorisation établi par CCT GRE DE B.B.A « 034 » N° 141/15 du 25.11.2015, le dossier de la relation reprise en objet a été examiné par nos soins en date du 14.01.2018, nous validons la garantie et la réserve énumérée ci-dessus :

- Enregistrement contrat bail ;
- Facture commerciale ;
- Bon de livraison.

Nous restons dans l'attente de sa régularisation par la concrétisation et la transmission pour validation des actes suivants :

- DPAMR ;
- Carte grise ;
- Déclaration à la DEG '119'.

Bonne réception.

Le Directeur du GRE

██████████

Le Chef du service juridique et contentieux

██████████

Copie : S/D.S.R.P

GRE Bordj-Bouarrerdj « 034 »

PROCES VERBAL DE CONSTAT DE LIVRAISON

2015

L'an Deux Mille Quinze et le ... et conformément aux décisions de CIM du 06 Aout 2005; du 15 avril 2007 (concernant les ventes et de leasing, des circulaires MA.DR N° : 1572 du 02.12.2006 et N° : 1.1.14 du 08.10.07 et suite au comité technique de Wilaya de Bordj-Bouarrerdj n° ...

Le responsable du G.R.E de Bordj-Bouarrerdj a constaté la livraison de l'EPE-PMA-T-SPA noté par Compagnie de ...

Nom Prénom: ~~.....~~

Adresse Commune B.B. SPN° 1214 - Bordj-Bou Arrerdj

Le (s) matériel (s) agricole (s) ...

Raison sociale	Adresse	N° de série	Immatriculation
FEDDACHE MOULOUD	* TRACH	208-1290-15	

LE BENEFICIAIRE

~~.....~~

Cherif ...
 ...
 ...



LE VERIFIANT

~~.....~~

Verifié



L'EPE PMA-T SPA

~~.....~~

Signature



RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
DE LA WILAYA DE BORDJ BOU ARRERIDJ
SUBDIVISION DE L'AGRICULTURE DE MANSOURA

مديرية المصالح الفلاحية
لولاية برج بوعرييج
فرع الفلاحة - منصوره -

محضر معاينة

في يوم 05 جانفي من عام 2015 قمنا نحن السادة الممضون أسفل هذا المحضر بالقيام بزيارة ميدانية من أجل التعرف على مزرعة السيد: **الواقعة واد أفلاس** ببلدية حرازة دائرة المنصورة المراد للاستفادة من الدعم العتاد الفلاحي (جرار) وفقا للطلب المقدم من طرف المعني بتاريخ 2015/01/05 و المؤشر من طرف مكتب الدراسات صاير عبد القادر.

و بعد زيارتنا إلى المزرعة مصحوبين بالمعني المقدره مساحتها ب: 06 هـ 06 آر 34 ساً حسب شهادة الاستغلال رقم 583 و المنجزة من طرف الغرفة الفلاحية و هذا الدعم له تأثير إيجابي في زيادة الإنتاج.

ملاحظة: هذا الملف مجدد (عتاد فلاحى جرار) .

ممثل فرع الفلاحة

رائي بلقي
[Signature]

المعني

قائمة الملاحق

شركة توريد المعدات و الآلات الزراعية
EPE PMA TRADING SPA
Capital Social: 3 862 086 000 DA

FACTURE/INVOICE		N°/Number 2015/02172	Date 30/12/2015		
Références vendeur / Seller references PMA T UNITE EST 05 Km Route Batna Constantine Cpt Bancaire 844 300145 63 300 BADR BANK AGENCE DE PALMA N° de l'article d'imposition 25016101005		Références client / Customer references 60240 BADR GRE B.B.A ALE 696 WILAYA / BORDJ BOUARRERIDJ			
Votre commande / Your order N°	Date	Mode de paiement / Paying mode Par chèque	Moyen de transport / Transport means Page 1 / 1		
Article / Item	Désignation / Description	TVA/VAT	Quantité Quantity	Prix Unitaire Unit Price	Montant Amount
122	Tracteur C6807 FBH avec arceau	17	1	2 187 500,00	2 187 500,00
					2 187 500,00
ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE DEUX MILLIONS CENT QUATRE VINGT SEPT MILLE CINQ CENTS DINARS				Total HT / Total HT	0,00
				TVA / VAT	0,00
				Remise / Discount	0,00
				Timbre	2 187 500,00
				Total TTC / Total ATI*	
				* ATI = All Taxes Included	
Etablie par/maker		Vérifiée par / Verifier			

Siège Social : 16 Rue Arab Si Ahmad Birkhadem Alger - Tél : 213(0)21 55 27 54 à 57 - Fax : 213(0)21 55 25 81
 •Compte / Account BADR Birkhadem N° 63830030147300 (DA) / 638.060.055/70.202.0.33 (Devise)
 RC N° : 98 B 4674 d. 25/08/1998 NIS : 0998161200 44 922

قائمة الملاحق

شركة لتوزيع المعدات والآلات الفلاحية
EPE PMA TRADING SPA

Capital Social: 3 662 680 000 DA

BON DE LIVRAISON	Numéro / Number 2015/02320	Date 30/12/2015
Références vendeur / Seller references PMA T UNITE EST 05 Km Route Batna Constantine Cpt Bancaire 844 300145 63 300 BADR BANK AGENCE DE ALMA N° de l'acte d'imposition: 1501670123	Références client / Customer references 60240 BADR GRE S.S.A ALE 696 WILAYA / BORDJ BOUARRERIDJ	
Votre commande / Your order N° _____ Date _____	Facture / Invoice N° _____	

Article / Item	Designation / Description	Quantité / Quantity	Prix Unitaire / Unit Price	Montant / Amount
122	Tracteur C6807 FBH avec arceau No de série : 1290/15	1	2 187 500,00	2 187 500,00

(Handwritten signature)

(Handwritten signature)

MLA ALGERIAIB
CAHIRE COMPTABLE

(Handwritten notes: 30/12/2015, 16/12/2015, Max Sourati)

Adresse / Address _____	Client / Customer _____
----------------------------	----------------------------

Siège Social : TP Rue Abd El Alamei - El Kizillem Alger - Tél : 213(0)21 55 27 543 37 - Fax : 213(0)21 55 25 81
 Compte d'Agence : BACR Algérie N° 63830030147300 (DA) / 638.060.055/70.202.0.33 (Devise)
 RC N° : 90 8 2674 du 25/08/1998 NIS : 099816120044922

BADR

B.B.Arreridj: 06/02/2022

Groupe Régional d'Exploitation

de B.B.A « 034 »

S/D S.R.C.P.E

Réf:NB/ N°...../2022

ALE BBA «696 »

Direction

Objet : Demande de transfert de propriété.

Dossier de crédit-bail.

MR: ~~XXXXXXXXXX~~

N° Compte: 696 ~~XXXXXXXXXX~~

CIF : 002527494

V/E N° 85/2022 du 09/01/2022

En réponse à votre envoi cité ci-dessus relatif à l'objet visé en marge et vu le remboursement total du crédit-bail octroyé ainsi que la valeur résiduelle, nous vous autorisons afin de procéder au transfert de propriété du matériel en question au profit de l'agriculteur bénéficiaire cité en objet.

Par ailleurs, il ya lieu de réclamer tout les frais de justice engagés avant la délivrance de la main levée.

Bonne réception.

Le directeur du GRE

~~XXXXXXXXXX~~

S/D SRP

~~XXXXXXXXXX~~

Copie : S/DE

Service recouvrement

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعران
ا	ملخص الدراسة
اا	قائمة المحتويات
ااا	قائمة الجداول
اااا	قائمة الأشكال
ااااا	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
06	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لعقود الإيجار التمويلي
09	المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لعقود الإيجار التمويلي
12	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية و الجبائية لعقود الإيجار التمويلي
22	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
22	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
26	المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسة التطبيقية
29	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة
31	تمهيد
32	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة
32	المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
34	المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
37	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لعقود الإيجار التمويلي

38	المبحث الثاني:نتائج الدراسة تحليلها تفسيرها ومناقشتها
38	المطلب الأول:ملف التمويل عقد الايجار التمويلي
43	المطلب الثاني:المعالجة المحاسبية العقد الايجار بالنسبة للمؤجر و المستأجر
48	المطلب الثالث:المعالجة الجبائية للمؤجر والمستأجر
49	خلاصة الفصل الثاني
51	الخاتمة
55	قائمة المراجع
79 - 57	الملاحق
81	فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بتقنية الإيجار التمويلي باعتباره من أهم وسائل التمويل الحديثة في تمويل أنشطة المشروعات الاقتصادية وتنمية استثمارات المؤسسات المالية، لا يقتصر عقد الإيجار التمويلي على الإنتفاع بالأصل المؤجر فقط، وإنما ينتهي بملكيته مع إمكانية الخيار في نهاية مدة العقد، وتتم المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي تبعا للنظام المحاسبي المالي و النظام الجبائي و هذا هو العنصر الجوهرى الذى سنسعى إلى دراسته.

وقد توصلت الدراسة من خلال إجراء تربص تطبيقي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج لوحظ أن البنك يقوم بتسجيل ومعالجة عقود الإيجار التمويلي وفقا للنظام المحاسبي المالي. الكلمات المفتاحية: المؤجر، المستأجر، عقد الإيجار التمويلي، النظام المحاسبي المالي، النظام الجبائي.

Abstract:

This study aimed to introduce the financial lease technology as one of the most important modern financing methods in financing the activities of economic projects and the development of investments of financial institutions. For the financial lease contract according to the financial accounting system and the tax system, and this is the essential element that we will seek to study.

The study concluded by conducting an internship in the Bank of Agriculture and Rural Development Bordj Bou Arreridj, where it was noted that the bank records and processes financial lease contracts according to the financial accounting system.

Key words: lessor, lessee, financial lease contract, financial accounting system, tax system.